المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

دراسة

النّقاش اللُّغويّ والتّعديل الدّستوريّ في المغرب

د. فؤاد بوعلي

الدوحة، كانون الثاني/ يناير – ٢٠١٢

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المحتوى

النّقاش اللُّغويّ والتّعديل الدّستوريّ في المغرب .....

تمهيد: ١

أوّلا ـ اللُّغة في خطاب السُّلطة في المغرب: ٢

١- غياب الحماية القانونيّة والتّشريعيّة للّغة الرّسميّة ٥

٢- عدم اتّخاذ الإجراءات القانونيّة والتّشريعيّة لرسميّة اللُّغة العربيّة: ٥

٣- مؤسّسات معلّقة؛ مُهتمّة بالعربيّة: ٦

ثانيا- المشهد اللُّغويّ وأبعاد النّقاش ٧

ثالثا- الحلقة المفقودة في النّقاش اللُّغويّ والمسار الدّستوريّ: ١٤

رابعًا- المعالجة الدّستوريّة للمسألة اللُّغويّة: ٢٥

خاتمة: مخاطر تنتظر مغرب ما بعد الدّستوريّة ٢٩

«لا تَصلُحُ اللُّغة للتّواصل، بل تَصلُحُ للوُجود»

جاك بيرك

تمهيد:

غدا النّقاش اللُّغويّ جزءًا لا يَتَجزَّأُ من النّقاش الاجتماعيّ والسّياسيّ في العالم العربيّ، وفي المملكة المغرِبيّة على وجه الخصوص. فلم يعد خافيًا أنّ بعض المواقف السّياسيّة، والاجتماعيّة، والمنابر الإعلاميّة، أصبحت تثير جدلًا يتناول الهُوِيَّة وضرورة إعادة النّظر في مكوّناتها، وفي علاقتها بالتّنمية البشريّة، وبفضاء الانتماء الجيو- إستراتيجيّ، وإعادة تعريف الانتماء الحضاريّ للأمّة وضبطه. ومع الحَراك السّياسيّ الّذي تقوده الطّليعة الشّبابيّة في العالم العربيّ، غدت الفرصةُ مُوَاتِيَةً لخروج النّقاش اللُّغويّ إلى العلن، وجعله محطَّ تجاذب بين الأطياف الإثنيّة والعرقيّة المُكوّنةِ للمجتمع المغرِبيّ.

وإذا كان خطاب العاهل المغرِبيّ في يوم ٩ آذار / مارس ٢٠١١، قد فتح النّقاش في مقتضيات التّغيير المنتظر، وحدوده وآفاقه في زمن الثّورة العربيّة، فإنّه قد فتح كذلك المجال واسعًا للتّجاذبات الهُوِيَّاتيَّة، خاصّةً مع إعلانه إدراج الأمازيغيّة مكوّنًا رئيسًا في النّسيج التعدّدي المغرِبيّ، وتأكيده "**التّكريس الدّستوريّ للطَّابع التّعدُّدي للهُوِيَّة المغرِبيّة الموحّدة، الغنيّة بتنوع روافدها، في صُلبها الأمازيغيّة، كرصيد لجميع المغاربة، دون استثناء**"[1]. وعلى الرّغم من أنّ المطالب الّتي راهنت عليها الحركة الشّبابيّة المغرِبيّة، مقتديةً بنظيرتها في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريّة، وكانت هي الدّافع الحاسم للتّعديل المُنتظر، لم تستحضر المسائل الهُوِيَّاتيَّة في بياناتها أو مطالبها، بل ركّزت في مجمل حديثها على القضايا السياسيّة، وضبط العلاقة بين السّلطات الثلاث، وتوسيع مجال المشاركة الشّعبيّة؛ فقد غدت الفرصة مواتية للعديد من الأصوات "النّخبَوِيّة"،

[1] - محمّد السّادس، "خطاب ٩ مارس ٢٠١١"، جريدة **العلم**، ٢٠١١/٠٤/١٩.

لفرض أجندتها على النّقاش العموميّ، واستغلال اللحظة لتوجيه المطالبات الشّعبيّة نحو فرض الأمازيغيّة ضمن المطالب الشّعبيّة، وصبغ الحركات الاحتجاجيّة بألوان إثنيّة وعرقيّة. لذا لاحظ المتابعون، تَعَدُّدَ النّدوات والمبادرات واللّقاءات العلنيّة والسّرّيّة، المراهنة على توجيه التّغيير "المرتقب" نحو جعل لغاتٍ جديدةٍ لغاتٍ دستوريّةً وفرضِها لغاتٍ رسميّةً للدّولة. وهو ما تحقّقَ أخيرًا في النّص الدّستوريّ الّذي صودق عليه يوم أول تموز/ يوليو ٢٠١١.

فكيف يمكننا قراءة مسار النّقاش اللُّغويّ من الأيديولوجيّ إلى الدّستوريّ؟ وكيف نقرأ تعامل السُّلطة مع الإشكال اللُّغويّ؟ وهل استطاع التصديق على الدّستور الجديد أن يضع حدًّا للتّجاذب الهُوِيَّاتيّ؟ وما مصير التعدد الثّقافيّ بعد ترسيم الهُوِيَّات المختلفة؟ وما المخاطر المنتظرة على تماسك النّسيج الاجتماعيّ المغرِبيّ؟

أوّلا ـ اللُّغة في خطاب السُّلطة في المغرب:

يتعارف اللّسانيّون وعلماء الاجتماع على أنّ اللُّغة هي أكبر من كونها آليّةً للتّبليغ والتّواصل، فهي قدرةٌ تُمَكِّنُ من الإبداع وحمل المعرفة وإنتاجها؛ ورسم معالم الحدّ بين الواقع الطّبيعيّ ـ الاجتماعيّ والكائن اللّسانيّ؛ ونظامٌ من العلامات والرّموز الدّالّة على الفكر؛ ومنظومةٌ من القيم والمفاهيم المكوّنة لرؤية الإنسان لذاته ولوجوده، حتّى قال ليبنتز: " **اللُّغة مرآة للعقل**"[٢]، وقال ماكس مولرلوريس:"**لا أفكار بدون كلمات**"[٣]. وهذا يعني أنّ اللُّغةَ مرآةٌ للإنجازات الفكريّة لمُتكَلِّميها. بل نجدُ من يذهب إلى حدِّ الرّبط بين الرّوح القوميّة وتكوّن الأصوات والكلمات كما ورد عند فخته: "**إنّ الّذين يتكلّمون لغة واحدة يشكّلون كيانًا واحدًا متكاملًا ربطته الطّبيعة بوشائج متينة وإن تكن غير مرئية**"[٤]. وبصورة أوضح وأدقّ، إنّ اللُّغة هي الصّورة الّتي يتجلّى فيها تفكير الأمّة ورؤيتُها للعالم والوجود، فكانت أقدم تجليات الهُوِيَّة. و"**تستطيع أن نقول: إنّ الأمم يتميز بعضها عن بعض – في الدرجة الأولى – بلغتها، وإنّ حياة الأمم تقوم – قبل كل شيء – على لغاتها**"[٥].

وَفقَ هذه المُسَلَّمَةِ أسّست الدّول الحديثة دفاعها عن لغاتها لكونها مناط الوَحدة والهُوِيَّة والانتماء السّياسيّ والمشترك الجمعيّ بين أطياف المجتمع الإثنيّة والجهوِيَّة. بل إنّ اللُّغة تكون في أحيانٍ كثيرةٍ، عنوانَ الاستقلال السّياسيّ، وتعبيرًا عن القوّة الحضاريّة، والهيمنة السياسيّة والأيديولوجيّة، مع اختلافٍ في طريقة الإجراءات والتّعامل بين القُوى الكبرى. يقول جون كالفي: "**إنّ الإمبرياليّة الأميركيّة تتوصّل إلى نشر لغتها**

---

2 - leibniz ,Gottfried Wilhelm , *unvorgreifliche Gedanken,betreffend die Ausubung and verbesserung der deutschen sprache.Zwei Aufsatze*. (Stuttgart: Uwe Perksen.. 1983), P 5.

٣ -ماكس مولر لويس، **اللُّغة والمجتمع**، ترجمة تمّام حسان، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، د.ت.)، ص١١٦.

٤ - إبراهيم أنيس، **اللُّغة بين القوميّة والعالميّة**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص١٠٧.

٥ - ساطع الحصري، **أبحاث مختارة في القوميّة العربيّة**، بيروت: مركز دراسات الوَحدة العربيّة، ١٩٨٥)، ص٢٩.

عن طريق فرض هيمنتها السياسيّة والاقتصاديّة، وأما فرنسا فهي على عكس ذلك تنشر لغتها وثقافتها لتصل عن طريقها إلى فرض هيمنتها الاقتصاديّة والسياسيّة، فاللُّغة هنا في مركز القيادة، وأمّا السّياسة والاقتصاد فتابعان، ونتيجة لا وسيلة"[٦]. وقد استطاعت الفرانكفونيّة المدجّجة بالمعارف والاقتصاد، أن تحقّق لفرنسا من خلال "الماكينة" الأدبيّة والصّحافيّة، والصّالونات والجوائز الأدبيّة، والمنح الدّراسيّة والشّراكات الأكاديميّة، سيطرةً على مصير كثيرٍ من بلدان العالمين العربيّ والأفريقيّ. وهو ما أدركه الطاهر بنجلّون وعبّر عنه بلغةٍ احتجاجيّة قائلا:" **لعلّه من الأفضل أن نقول الأشياء على نحو كلبيّavec cynisme، فنؤكد أنّ هذه الحكاية (الفرانكفونيّة) ليست سوى أداة أو لعبة سياسيّة تضمن لفرنسا مصالحها الاقتصاديّة الّتي لا يستهان بها قياسًا إلى منطقة نفوذ مهمّة**"[٧]. ويثبت هذا النّموذج، التّرابط بين الفعل السّياسيّ والخيارات اللُّغويّة للدّول المتقدّمة. فاللُّغة عنوان السّيادة والمَنعة الاقتصاديّة، والمشترك الجمعيّ والوَحدة الوطنيّة بين مكوّنات الشّعب المتنوعة. ويبقى السؤال: كيف تعاملت السُّلطة في المغرب مع لغتها القوميّة؟

ينص الدّستور المغرِبيّ (قبل التعديل الأخير) في ديباجته على أنّ " **المملكةَ المغرِبيّةَ دولةٌ إسلاميّةٌ ذاتُ سيادة كاملة، لغتُها الرسميّة هي اللُّغة العربيّةُ، وهي جزءٌ من المغرب العربيّ الكبير**"[٨]. ويُقصدُ عادةً باللُّغة الرسميّة (langue officielle) اللُّغة الّتي يشير إليها الدّستور، وتنظّمها القوانين داخل دولة أو ولاية أو إمارة أو منظّمة كيفما كان نوعها، وتفرض في جميع المجالات الرسميّة للدّولة، من إدارات الحكومة والمؤسّسات والهيئات العامّة، وتستعملها المؤسّسات الخاصّة الّتي تتعامل مع الجمهور بطريقةٍ مُباشرةٍ أو غير مُباشرةٍ. ويترتّب على تأكيد رسميّة اللُّغة مجموعة من النّتائج منها: التزام الدّولة باستعمالها في مستوياتها المختلفة، وإصدار الجريدة الرسميّة باللُّغة الرسميّة، والتّخاطب بها في المؤسّسات الدّستوريّة، والاعتراف بالوثائق الرسميّة المكتوبة باللُّغة العربيّة فقط، أي تطبيقها في المجال العامّ وليس في المجال الخاصّ.

لكنّ الواقعَ المغرِبيّ يشهد، منذ الاستقلال السّياسيّ، تَعَدُّدِيَّةً مُجحِفَةً تبرُز في الإعلام والإدارة والمؤسّسات العامّة نتيجةَ سيطرةٍ شبهِ مُطلقةٍ للفرنسيّةِ لكونها لغةَ التّداول الأساسيّة. يقول جلبير غرانغيوم مفسِّرًا تَعَامُلَ السُّلطة مع اللُّغة العربيّة:" **تُعَدُّ اللُّغةُ العربيّةُ اللُّغةَ المُقَدَّسَةَ. وهي تحافظ على القيم الإسلاميّة الّتي هي دِعامة العرش. ويمكن لهذه اللُّغة أن تستوعب الحداثة ببطء. لكن بما أنّه ليس هناك ضرورةٌ سياسيّة مستعجلةٌ لهذا الاستيعاب، فاللُّغة الفرنسيّة موجودة هنا لتؤدّي هذه الوظيفة بكيفية مُرضية جدًّا. وبما أنّ المَلَكِيّة تستفيد من هذه التّعَدُّديّة، فليس لها أي مصلحة في أن تتحول اللُّغة العربيّة إلى لغةٍ وطنيّةٍ مُوَحَّدَةٍ مادامت هي نفسها (أي المَلَكِيّة) رمزًا للوَحدة الوطنيّة**"[٩]. ويُفسِّرُ الكاتبُ الأمرَ وفق تحليل سوسيولوجيّ

---

٦ - لويس جان كالفي، **حرب اللّغات والسياسات اللُّغويّة**، ترجمة حسن حمزة، ط ١ (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠٨، ص٢٦٢-٢٧٠.

٧- الطاهر بنجلّون، حوار مع جريدة **لوموند** ٨ شباط/فبراير١٩٩٧.

٨ - الأمانة العامّة للحكومة، "الدّستور المغرِبيّ"، (الرّباط: المطبعة الرسميّة،١٩٩٦)، ص٢. وانظر: مليكة الصروخ، **القانون الدّستوريّ**، (الدار البيضاء –المغرب- : مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٨)، ص١٨٧.

٩ -جلبير غرانغيوم، **اللُّغة وأنظمة الحكم في المغرب العربيّ**، ترجمة : محمّد أسليم،(مكناس: الفارابي للنشر، ١٩٩٥)، ص٦٦.

طبقيّ بأنّ "الفئة المتحكمة في جهاز الدّولة" هي فئةٌ "مُفرنسةٌ" في غالبيّتها، لذا جعلت معرفةَ الفرنسيّة سمةً أساسيّة للتميّز الأرستقراطيّ، والانتماء إلى هذه النّخبة الّتي ترتكز عليها في ترسيخ سلطتها.

وقد تميّز تعامل الدّولة مع القضيّة اللُّغويّة عمومًا بالضّبابية وعدم الوضوح في كثير من الأحيان، بل الإصرار على واقع "الفرنسة". ففي أوّل مشروعٍ تعليميٍّ غداةَ الاستقلال تقرّر التّعريب، وتأكّدت ضرورة اعتماد اللُّغة العربيّة لغةً رسميّة للتّدريس. غير أنّ الازدواجيّة ظهرت في أوّل خُطوة تطبيقيّة. إذ قرّرت اللّجنة المَلَكِيّة لإصلاح التّعليم في اجتماعها سنة ١٩٥٨م تدريس العلوم باللُّغة الفرنسيّة، مما خلق لدى التّلميذ المغربيّ ازدواجيّةً بين فضاءين مَعرِفِيّين. "**إنّ تدريس العلوم ابتداءً من القسم الأوّل من التّعليم الابتدائي، وترك بعض المواد تدرس باللُّغة العربيّة مثل التّربية الإسلاميّة، والأخلاقيّة، وقواعد اللُّغة، وكل ما يتصل بالأدب؛ سيخلق لدى التّلميذ إطارًا مرجعيًّا، ينظر به إلى كلّ لغة على حدة: لغة علوم، ولغة أدب، لغة تسمح باكتساب المعرفة الإنسانيّة العلميّة، وتسمح بالانفتاح على العالم الخارجيّ، ولغة أخرى لا تسمح بالتعامل إلّا مع الأدب والشّعر والحكايات والأساطير**"[١٠]. وقد بقي هذا الاضطراب سائدًا في جميع مشاريع الإصلاح الحكوميّة المتتالية، ومخطّطات اللّجان المَلَكِيّة المُستحدثَة لإصلاح التّعليم، والّتي بُنيت في أغلبها على تقارير البنك الدّولي الّتي تُشخّص الوضعيّة التّعليميّة في المغرب، في ارتباطها بالمجال الاجتماعيّ والاقتصادي[١١].

وقد تميّز التّعليم المغربيّ، من ثمّ، بسيطرةِ شبهِ مُطلقةٍ للفرنسيّةِ، لكونها لغةَ تدريس العلوم التّجريبيّة والطّبيعيّة في التّعليم الجامعيّ، مقابلَ تدريس هذه العلوم بالعربيّة في التّعليم الثّانويّ، مما أنتج ارتباكًا في مستوى التّحصيل العلميّ، وأدّى إلى سيطرة نُخبةٍ فرانكفونيّةٍ على مراكز القرار العلميّ والثّقافيّ والسّياسيّ. يقول المهدي المنجرة: «**لا أقبل من أيّ أحد أن يقول إنّها قضية بيداغوجيّة، وإنّ لنا مشاكلَ، وإنّ التّعريب صعبٌ، وصعبٌ أن نستعمل اللُّغةَ العربيّةَ في تعليم الكيمياء والبيولوجيا. فهذا كلامٌ لا أساس له؛ لأنّ التّجارِب في العالم بأسره، برهنت أنّه وبدون الاعتماد على اللُّغة الوطنيّة، وبدون لغة الأمّ في تعليم العلوم، لن يكون هناك تقدّمٌ حقيقيٌّ، وأستطيع أن أقدّم لك نماذج من كوريا وتايوان واليابان وماليزيا والصّين وغير ذلك. هناك ضغط من الخارج، وتخوُّفٌ من نخبة معينة لها مناصبُها ووظائفُها، وحياتُها كُلُّها مبنيّةٌ على اللُّغة الأجنبيّة؛ فالاستعمار كان واضحًا.. ذهب الاستعمار وخلّف أفرادًا معيّنين قائمين بالعمل.. وأظنّ أنّه لم يتبقّ وقتٌ للكلام في هذا الموضوع؛ لأنّها ليست قضيّةً تقنيّةً أو فنّيّةً. يجب أن نتّفق على أنّها قضيّةٌ سياسيّة**»[١٢].

١٠ -الحسن مادي، **السّياسة التّعليمية بالمغرب ورهانات المستقبل**، (منشورات مجلة علوم التّربية، ١٩٩٩)، ص ٤٨ - ٤٩.

١١- لمزيد من التفصيل ينظر: خالد الصمدي، "جوانب من تأثير الفرنكوفونية في نظام التّربية والتّعليم بالمغرب"، **مجلة البيان**، المنتدى الإسلامي، الكويت، العدد ٣٣، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص١٧٧

١٢ -المهدي المنجرة، قضايا التّربية والتّعليم بالمغرب، حوار مع مجلة **عالم التّربية**، العدد ٢ و ٣ (١٩٩٦)، وقد خصّصت مجلة علوم التّربية عددًا خاصًّا لمسألة التّعريب بالمغرب تحت عنوان: (تعريب التّعليم والمحيط في انتظار القرار)، العدد ٤ (خريف ١٩٩٦).

وهكذا تميّز المشهد اللُّغويّ في المغرب، بالإجحاف والغموض الّذي يطبع تعامل السُّلطة مع اللُّغة القوميّة كما يتجلّى في الصّور الواقعيّة التّالية:

١- غياب الحماية القانونيّة والتّشريعيّة للّغة الرّسميّة

تعتمد جُلّ دول العالم على تشريعاتها وقوانينها لحماية لغاتها الرّسميّة. ففي التّجربة الفرنسيّة، وبعد التّنصيص على الفرنسيّة لغةً رسميّةً في دستور ١٩٩٢، سنّت الدّولة "قانون توبون" في العام ١٩٩٤، يُفرض بموجبه استعمال الفرنسيّة في كلّ المجالات[١٣]. لكن السُّلطة في المغرب تتعامل بنوع من التّجاهل واللّامبالاة، بل التّسامح مع دعوات إقصاء العربيّة. ولهذا نجد كثيرًا من الأصوات تعبّر عن رأيٍ مُماثلٍ لقائل: إنّه "**في حالة المغرب اليوم وربّما لحقبة تاريخيّةٍ ما، يبقى التّعريب الشامل للتّعليم العلميّ والتقنيّ والمهنيّ حاملًا لخطر إقصاء ملايين الشّباب من عوالم الاقتصاد، والإدارة، والتّواصل، التي يُفترَضُ أن يحقّقوا فيها ذواتهم، ويساهموا بمقدراتهم في الرّفع من القدرة التّنافسيّة لبلادهم ككل**»[١٤]. بل نشهد تناسل شطحات بعض السّياسيّين والصّحافيّين الّتي تتطاول على العربيّة وتعتبرها لغة استعمار[١٥]، أو لغة غير وطنيّة وبعيدة كلّ البعد عن واقع المغاربة[١٦]، أو لغة غير ديمقراطيّة[١٧]. وفي جميع الأحوال غدت العربيّة محور الهجمات المعلنة إعلاميًّا وأكاديميًّا وسياسيًّا.

٢- عدم اتّخاذ الإجراءات القانونيّة والتّشريعيّة لرسميّة اللُّغة العربيّة:

منذ مدّة طويلة ومقترح "قانون تعريب الإدارة والحياة العامّة"، الّذي تقدم به الفريق الاستقلاليّ للوَحدة والتّعادُليّة أمام لجنة العدل والتّشريع وحقوق الإنسان بالبرلمان المغرِبيّ، يراوح مكانه ويتمّ استبعاده في كلّ دورة تشريعيّة[١٨]. وتعاني المراسيم الوزاريّة القاضية باستعمال اللُّغة العربيّة في التّواصل داخل الوزارات والإدارات والمؤسّسات العموميّة للدّولة التّهميش. فقد كان من المُفترض أن يتّسع المدّ بالظّهير الشّريف الصّادر في ٢٦ كانون الثاني/يناير 1965، الّذي وُجِّدَت بمقتضاه المحاكمُ، وباتت بفضله اللُّغة العربيّة وحدها لغةَ التّداول والتّرافع والأحكام، ليشمل التّعريب المناحي الأخرى للحياة العامّة. لكن مع تفنن رؤساء الحكومات المغرِبيّة المتوالين في إصدار المراسيم الّتي تُحتّم على الإدارات والمؤسّسات العموميّة والجماعات

---

١٣ - قانون رقم٩٤-٦٦٥ / ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ الخاص باللُّغة الفرنسيّة وقد نسب إلى وزير الثّقافة آنذاك جاك توبون.

١٤ - محمّد بردوزي، **تحديث التّعليم بالمغرب**، (منشورات التّحديث، ٢٠٠٠)، ص٢٢.

١٥ - انظر: عبد العلي الودغيري، "هل اللُّغة العربيّة لغة استعمار؟"، مجلة **كتّاب الإنترنت المغاربة**، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١١، http://www.ueimarocains.com/

تعليقا على قول المحجوبي أحرضان على الدّستور الجديد، في جريدة **المساء** المغربيّة، الاثنين ٢٠ حزيران/يونيو 2011 ، ص٦.

١٦ - عبد الكريم الأمراني، "يا ليتها تصبح لغة وطنيّة"، جريدة **الصّباح**، عدد ٣١٧٧، الاثنين ٢٠١٠/٦/٢٨.

١٧ - أحمد عصيد، "هل تهدّد الديمقراطيّة مستقبل اللُّغة العربيّة؟"، جريدة **العالم الأمازيغيّ**، العدد١٢٥، ص٦

١٨ - يتكوّن المشروع من اثني عشر فصلًا، وينصّ في بنوده على أن تلتزم الإدارات والمجالس الجماعيّة والمؤسّسات العموميّة والمصالح ذات الامتياز والشركات الخصوصيّة والجمعيّات والهيئات المختلفة والأفراد باعتماد اللُّغة العربيّة وجعلها وافية بأغراضها. ويؤكّد المشروع إجباريّة تحرير كلّ الوثائق والمذكّرات والمراسلات وغيرها من المحرّرات المتبادلة بين الإدارات والمجالس الجماعيّة والمؤسّسات العموميّة وشبه العموميّة والمصالح ذات الامتياز وكذا اللّافتات والإشارات وغيرها بالعربيّة. انظر: **جريدة الصّباح** ٢٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٠.

المحليّة اعتماد اللُّغة العربيّة وحدَها في التّعامل داخلَها ومع المواطنين، فإنّها لم تستطع إحداث التّغيير المطلوب، ممّا يعني وجود قُوى "متنفذة" ترفض الاستعمال الإجرائيّ للغة الدّستور كما عبّرت عنه افتتاحيّة جريدة العلم: "**يوجد هنا في المغرب من يدافع عن النّشاز بانتصاره للغة الأجنبيّ على اللُّغة الرسميّة الّتي أقرّها الدّستور بذرائع لا تقوم على أساس**"[١٩]. ومع أنّ قانون التّعريب يُقصد به إصلاحُ الوضع اللُّغويّ المخالف للدّستور وللقيم الوطنيّة، الّذي تسود فيه اللُّغة الفرنسيّة عمليًّا في الحياة العامّة، فقد ثارت ثائرةُ كثيرٍ من الأصوات المحسوبة على العمل الثّقافيّ الأمازيغيّ، حيث رأت أنّ الأمر يمسّ وضع اللُّغة الأمازيغيّة وليس الفرنسيّة، فتحدث أحدهم عن أنّ مكان هذا القانون هو سلّةُ المُهملات[٢٠]، و نظّم آخرون حملاتٍ شعبيّةً من أجل إيقافه[٢١].

٣- مؤسّسات معلّقة؛ مُهتمّة بالعربيّة:

في إطار ازدياد المجامع اللُّغويّة في العالم العربيّ، وغياب التّنسيق بينها، وغياب إطارٍ مرجعيٍّ أكاديميٍّ وطنيٍّ يهتمّ بالعربيّة وقضاياها، وينسّق بين الفاعلين والأكاديميّين المهتمّين بالتّخطيط اللُّغويّ والتّربوي والمُعجميّ؛ بشّر الميثاق الوطنيُّ للتّربية والتّكوين، بإحداث أكاديميّة محمّد السّادس للُّغة العربيّة ابتداءً من ٢٠٠٠-٢٠٠١ ووُصفت الأكاديميّةُ بأنّها "**مؤسّسةٌ وطنيّةٌ مُكلّفَةٌ بالتّنمية المتواصلة للنّسق اللّسانيّ العربيّ على مستويات التّركيب والتّوليد والمُعجم؛ وتشجيع حركة الإنتاج والتّرجمة بهدف استيعاب مكتسبات التّطوّر العلميّ والتكنولوجيّ والثّقافيّ بلُغةٍ عربيّةٍ واضحَةٍ، مع تشجيع التّأليف والنّشر وتصدير الإنتاج الوطنيّ الجيّد، وتكوين صفوة من المتخصّصين يتقنون مُختَلِف مجالات المعرفة باللُّغة العربيّة وبعدّة لغات أخرى، تكون من بينهم أُطُرٌ تربويّة عليا ومتوسّطة**"[٢٢]. وقد حدّد الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري، مدير معهد التّعريب سابقًا، الاختلالات الّتي ستعمل الأكاديميّة على معالجتها في[٢٣]:

أ- اختلالات في لغة التّعليم وتعليم اللُّغة.

ب- اختلالات في وضع اللُّغة العربيّة في الحياة العامّة.

ج- اختلالات في المؤسّسات.

وأضاف الفهري "**إنّ قيام مؤسسة رافعة ذات جودة في شكل أكاديميّةٍ مَوضوعةٍ تحت الرّعاية المباشرة لجلالة الملك، ومتّصفة بالاعتبار المعنويّ والاستقلال الماليّ والإداريّ، لَمِن شأنه أن يضع حدًّا لهذه**

---

١٩ - انظر: افتتاحيّة **جريدة العلم**، الجمعة ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

٢٠ - أحمد عصيد، "تعريب الحياة العامّة مقترح مكانه الطّبيعيّ سلة المهملات"، **الحوار المتمدن**، العدد ٣١٥٥،(١٥/١٠/٢٠١٠).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232076

٢١ - انظر: "عريضة الفعاليّات الأمازيغيّة والديمقراطيّة بأكادير ضد مشروع "قانون تعريب الإدارة والحياة العامّة"
http://www.amazighworld.org/arabic/index.php

٢٢ - انظر: اللّجنة الخاصّةُ بالتّربية والتّكوين، **الميثاق الوطنيّ للتّربية والتّكوين، الفصل ١١٣**، ص٣٩.

٢٣ - انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّغة والبينة**، (الدار البيضاء: منشورات الزّمن، مطبعة النّجاح الجديدة،٢٠٠٣)، ص٨٦

الاختلالات بصفةٍ تدريجيّة وتراكميّة"[٢٤]. لكن، في الوقت الّذي قطع "المعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة" أشواطًا كبيرةً في مُعايَرَة لغةٍ "مُتَصوّرة" وإنتاج معاجم ومؤلفات خاصّة بها، وبميزانيّة ضخمة تكلّف الدّولة مليارات من الدّولارات؛ تتهاون السُّلطة في إنشاء الأكاديميّة وتفعيل النّص التّشريعيّ والظّهير المؤسّس لها، ممّا يعني أنّ الأمر أكبر من تبريرات المسؤولين الحكوميّين الّذين يتناوبون على تقديم مسوّغات عدم اتّخاذ الإجراءات اللّازمة، وإنّما الأمر يتعلّق برغبةٍ مُعلنَةٍ ومُضمَرَةٍ في تهميش العربيّة وعرقلة وجودها العلميّ والأكاديميّ.

كلّ هذه المظاهر تجعلنا نقول مع الدّكتور عبد السّلام المسدي: "**إنّ اللُّغةَ أجَلُّ من أن تُترك بيد السّياسيّين؛ والسّبب في ذلك، أنّ رجال السّياسة يصنعون الزّمن الجماعيّ على مرآة زمنهم الفرديّ، أمّا رجال الفكر فينحتون زمنهم الفرديّ على مقاس الزّمن الجماعيّ**"[٢٥]. إنّ تدخّل السّياسيّ في الشأن اللُّغويّ يُعَدُّ أمرًا ضروريًّا لبناء نمط هُوِيَّاتيٍّ مُوحّد، وتقديم إستراتيجيّة التّنميط والتّنشئة على القيم نفسها دفعًا للتّباعد الفئوي المُفضي إلى تفكيك الجماعة، وضبطًا للإيقاع الفرديّ الضّامن لتماسك مكوّنات المجتمع. ويتجلّى هذا في تدخّلات السّاسة الغربيّين في بناء منظومتهم اللُّغويّة، اعتقادًا منهم في التّماهي بين اللُّغويّ والسّياسيّ. ولكنّ المشهدَ يتغيّر كثيرًا في الحالة العربيّة، والمغربيّة على وجه الخصوص، حيث تسود الارتجاليّة وعدم وعي بجوهريّة اللُّغة في بناء التّماسك الاجتماعيّ لأبناء الوطن؛ ويتغلب الفهم السّياسيّ الّذي يتلخّص في تسيير الظرفيّ بالمتاح، على الاهتمام بالحاجات الحضاريّة للأمّة[٢٦]. وهذا ما سيتضح في الصّياغة الدّستوريّة للهُوِيَّة اللُّغويّة المغربيّة.

ثانيا– المشهد اللُّغويّ وأبعاد النّقاش

يمكننا إيجاز المشهد اللُّغويّ المغربيّ، كما تبلور خلال عقود الاستقلال، وتناوبت على تدبيره الحكومات المختلفة، في الصّور التّالية:

٢٤ - المصدر نفسه، ص٨٨، وانظر: فؤاد بوعلي، "أكاديميّة محمّد السّادس للّغة العربيّة في غرفة الانتظار"، **جريدة التّجديد**، ٢٠١٠/٠٤/١٤

٢٥ - عبد السلام المسدي، **العرب والانتحار اللُّغويّ**، الطّبعة الأوّلى، (بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١١)، ص٧.

٢٦ - نلاحظ الحالة نفسها في جل الدول المتخلفة: يتحدث جاك لوكليرك Jacques Leclerc في (التخطيط اللّساني في العالم L'aménagement linguistique dans le monde) عن العلاقة بين السّياسيّ واللُّغويّ في جنوب أفريقيا واصفا تعامل المسؤولين السّياسيّين مع المسألة اللُّغويّة بالتّجاهل التام وعدم الاكتراث سواء للبيض أم السّود. فلا أحد منهم يعيد النّظر في السّيطرة المطّردة للإنجليزيّة، بل يأتي السّؤال اللُّغويّ في مؤخّرة سلّم الاهتمامات عند السّياسيّين في جنوب أفريقيا.
http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/index.html.

أ- وضعيّة اجتماعيّة – لغويّة متعدّدة حدّ التّجاذب، حيث توجد العربيّة الفصحى إلى جانب الأمازيغيّات والدّوارج واللّغات الأجنبيّة، ولاسيّما الفرنسيّة، والإسبانيّة، والإنجليزيّة.

ب- صورة المفارقة القائمة بين وضع اللُّغة العربيّة بوصفها لغةً رسميّةً في البلاد وواقع ممارستها اليوميّة في المدرسة والمجتمع والإدارة.

ج- إدراج الأمازيغيّة في الدّستور المعدّل، مع وجود الغموض الّذي يلفّ وضعها في المنظومة التّربويّة ويؤدّي إلى تحجيم وجودها في المدرسة المغربيّة، بالإضافة إلى عقبات أخرى مثل الحرف، والتعصّب الإثني.. إلخ.

د- استعمال واسع للّغة الفرنسيّة ولاسيّما في التّداول الاقتصاديّ والإداريّ والإعلاميّ، مع انفتاح محدود على اللّغات الأجنبيّة الأخرى.

لكن تطغى على هذه الصّور التباساتٌ مُتعدِّدَةُ المستويات "**في العلاقات بين العربيّة والأمازيغيّة،... والتّعارض بين لغة الحياة اليوميّة واللُّغة الرسميّة المستعملة في المدرسة والجامعة والإدارة، والتعارض بين لغة النّخبة ولغة عامّة السّكّان**"[٢٧]. فكانت النتيجة الطّبيعيّة هي الفوضى اللُّغويّة الّتي تَسِمُ المشهدَ عمومًا، وعدم تحديد المجالات الوظيفيّة لكلّ لغة من اللّغات الوطنيّة أو الأجنبيّة. لذا ينبغي قراءة واقع العربيّة، بوصفها لغةً رسميّةً للدّولة، في هذه السوق التداوليّة وفق أبعاد العلاقات الثلاثيّة الّتي كانت عاملًا حاسمًا في صياغة خطاب ٩ مارس وآثاره: العلاقة مع الفرانكفونيّة، والعلاقة مع الأمازيغيّة، والعلاقة مع العاميّة.

البعد الأوّل- بين العربيّة والفرانكفونيّة: منذ أن استَعمل الجغرافيّ الفرنسيّ أونزيم ريكلوس مصطلح الفرانكفونيّة في كتابه "فرنسا والجزائر والمستعمرات"[٢٨]، ضمن أدبيّات الجغرافيا الاستعماريّة، بغية تحديد الفضاءات الجغرافيّة الّتي كانت تستعمل اللُّغة الفرنسيّة، بدأت تظهر مجموعة من الدّلالات الّتي تشترك في إعلاء شأن الفرنسيّة بوصفها لغةً، وثقافةً، وحضارةَ تنوير، وأداة تواصل مع عالم الحريّة والمساواة، حتّى قال سنغور: " إنّ **الفرانكفونيّة تشعّ من ألف نار مثل شهب تضيء ليل أفريقيا**"[٢٩]. لكن في إطار الصّراع الحضاريّ، لم تتوقّف الفرانكفونيّة عند الحدود الثقافيّة وتوصيل المعرفة، بل أصبحت أداة لهيمنة اقتصاديّة وسياسيّة، وهو ما عبّر عنه فرانسوا ميتران، الرئيس الفرنسيّ السابق، بالقول:"**إنّ الفرانكفونيّة ليست هي اللُّغة الفرنسيّة فحسب.. وإذا لم نتوصّل إلى الاقتناع بأنّ الانتماء إلى العالم الفرنكفونيّ سياسيًّا واقتصاديًّا**

٢٧ - عبد السّلام الشّدادي، "وضعيّة اللّغات بالمغرب وآفاقها"، (ندوة تدريس اللّغات وتعلّمها في منظومات التّربية والتّكوين: مقاربات تشخيصيّة واستشرافيّة، المجلس الأعلى للتّعليم، الرّباط، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩).

28 - Onésime Reclus, *France, Algérie et colonies*, (Paris : Hachette 1886)

٢٩ – بنسالم حميش، "الفرانكفونيّة ومأساة أدبنا الفرنسي"، **المعرفة للجميع**، العدد٢٣، (١٩٩٨)، ص٣٨.

وثقافيًّا يُعدُّ إضافةً، فإنّنا نكون قد فشلنا في العمل الّذي بدأناه منذ عدّة سنوات"[٣٠]. وهذا الاعتراف يثبت أنّ ما يزعمه دعاة الفرانكفونيّة الفرنسيّون والأفارقة بأنّها أداة تنوير حضاريّ، أو حتّى غنيمة حرب كما توهّم كاتب ياسين، أو مكسبٌ ثقافيٌّ مُهِمٌّ كما رأى آخرون، ليس له ما يُثبته واقعيًّا، بل هي أداةٌ للاستعمارين الاقتصاديّ والسّياسيّ، وسيلتُها اللُّغة والثّقافة.

وفي الحالة المغرِبيّة، تجدر الإشارة إلى دور المقيم العام الفرنسيّ الجنرال ليوطي ودوريته الشّهيرة الّتي نشرها في عام ١٩٢١ عن لغة التّعليم في المغرب؛ فقد وضع فيها منهجًا لعمل يفترض إجبار السكّان، على الانتقال من الأمازيغيّة إلى الفرنسيّة حين صرّح: " **فليس علينا أن نعلّم العربيّة للسكّان الّذين امتنعوا دائمًا عن تعلّمها. إنّ العربيّة عاملٌ من عوامل نشر الإسلام؛ لأنّ تعليمها يجري بواسطة القرآن، بينما تقتضي مصلحتنا أن نطوّر البربر خارج نطاق الإسلام**»[٣١]. منذ ذلك الحين عملت الفرنسيّة، بوصفها لغةَ القوّة والهيمنة والإمبراطوريّة، على تقزيم دور العربيّة في المجالات العامّة في المغرب. يقول روبنسون:"**لقد جعلت الإمبراطوريّة اللُّغة تراتُبيّةً حيث لغة القوّة الإمبراطوريّة في القمّة، ولغة المَسُودِين المُذَلّين المُستعمَرين في الأسفل**"[٣٢]. وقد لاحظ الدكتور عبد العلي الودغيري أنّ التّغلغل الفرانكفونيّ تجاوز التّعليم إلى مجالات أخرى، ضمن خطة محكمة، للهيمنة على المغرب. فمن المدرسة الفرنسيّة وجهازها التّعليمي، إلى الكنيسة المسيحيّة، وإدارة الشّؤون الأهليّة، وضبّاط الاستعلامات، وصولًا إلى ضبّاط الجّيش، ومؤسّسات البحث الجامعيّ، ووسائل الإعلام. وكان الهدف هو إضعاف المغرب والتّشكيك في كيانه وحضارته وهُوِيَّتِهِ، واستغلال عناصر التعدّد الثّقافيّ، من لغة وعادات وأعراف، لضرب وحدته وتلاحمه[٣٣]. يقول محمّد الفاسي: "**عندما استولت سلطة الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا، كان كل ما أحدث في المغرب، من ألفه إلى يائه على النّمط الفرنسيّ، وباللُّغة الفرنسيّة، وبالأساليب الفرنسيّة**"[٣٤].

ولم يتوقّف التأثير على الجانب التّعليميّ أو الإداريّ، بل انتقل إلى صناعة النّخبة الفكريّة والأدبيّة المرتبطة إيديولوجيًّا وقِيَمِيًّا بالمنظومة الفرانكفونيّة. فقراءةٌ عَرَضِيّة للإبداعات المغرِبيّة المكتوبة باللُّغة الفرنسيّة، وطريقة صياغتها للذات المغرِبيّة، تجعلنا نؤمن أنّ الأمر لا يتعلق بآليّةٍ تواصليّة ولسان للتّبليغ، بقدر ما يصل إلى تقديم نموذجٍ قِيميٍّ مُغايرٍ؛ حيث نلاحظ سيطرة أسلوب السّيرة الذاتيّة على هذه الكتابات، مع ما يحيل عليه من طرح إشكاليّة العلاقة مع الآخر والوعي الشّقِّيّ بالذّات[٣٥]. وحرصت هذه الكتابات على تقديم الذّات

30- François Mittérand, *Le Monde* ,9/02/1989.

٣١ – عبد العلي الودغيري، **الفرانكفونيّة والسّياسة اللُّغويّة والتّعليمية الفرنسيّة بالمغرب**، (الرّباط: كتاب العلم، السّلسلة الجديدة، (١٩٩٣)، ص٨٦.

٣٢ – دوغلاس روبنسون: **التّرجمة والإمبراطوريّة**، ترجمة : ثائر علي ديب، (دمشق: دار الفرقد، ٢٠٠٩)، ص١٨٧.

٣٣ – عبد العلي الودغيري، **الفرانكفونيّة والسّياسة اللُّغويّة والتّعليمية الفرنسيّة بالمغرب**، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

٣٤ – محمّد الفاسي، "التّعريب ووسائل تحقيقه"، **مجلة الأصالة**، العدد: ١٧-١٨ (تشرين الثاني- نوفمبر/ كانون الأوّل - ديسمبر ١٩٧٣)، ص: ٧٦-٧٧.

٣٥ – بنسالم حميش، "الفرانكفونيّة ومأساة أدبنا الفرنسي"، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

المغرِبيّة بطريقة غرائبيّة وفلكلوريّة، والإصرار على تحويل الثّقافة المحليّة إلى "صندوق عجائب"، وعرض صور عن المجتمع المغرِبيّ وكأنه من كوكب آخر، وَفق منطق السّوق وطلب المتلقّي الغربيّ. وخير الأمثلة على هذا الوعي الشّقِّيّ ما تقدّمه – في هذا المجال – كتابات فؤاد العروي[٣٦]، وعبد الله الطايع[٣٧]، والطاهر بنجلّون[٣٨].. ممّا يدفعنا إلى طرح السّؤال التّالي: "**هل كان محض صدفة أن تكون الأعمال الأدبية والفكريّة الّتي تحظى بالاهتمام وتلقى من الرّعاية حظًّا يصل إلى الجوائز المحلية والعالميّة مُتّفِقَةً في شيء واحد، هو النّيل من قيمنا والإساءة إلى معتقداتنا ؟**"[٣٩].

والمتابع للأنشطة الفرانكفونيّة في المغرب ـ على وجه الخصوص ـ يجد نفسه أمام حالة هستيرية من الهجوم الثّقافيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ، تأكيدًا للتّبعية الفكريّة والثقافيّة والحضاريّة لفرنسا. فلو تأمّلنا ـ على سبيل المثال ـ ما تعرضه الوكالة الجامعيّة للفرانكفونيّة، سنجد حرصًا على توزيع الاهتمام على مجالات تجمع بين ما هو أكاديميّ وما هو ثقافيّ وما هو رياضيّ[٤٠]، كما هي الحال في الحرص على تخليد اليوم العالميّ للفرنكفونية بصفة خاصّةً. مما يجعلنا نؤكد أنّ الأمر أكثر من دفاع عن لغة، بل يحمل في ذاته منظومة من القيم الحضاريّة البديلة، لعلّ أهم تجلياتها الهجوم المستمرّ على اللّغات والثّقافات الوطنيّة.

البعد الثّاني– العربيّة بين الفصحى والعاميّة: يظهر هذا البعد في الدّعوات الّتي غدت تطرحها بعض الجهات لتعويض الدّارجة/ العاميّة المغرِبيّة بالعربيّة الفصحى. فقد تصاعدت حملة دعاة توظيف العاميّة المغرِبيّة بكثافة في وسائل الإعلام والاتّصال والتّرفيه، وظهرت بعض العناوين في السّنوات الأخيرة تخاطب القارئ المغرِبيّ بلغته "الدّارجة". وظهرت كذلك إذاعات عدّة في مناطق البلاد تبث بالدّارجة كليًّا أو جزئيًّا، مستفيدة من بعض الانفتاح الّذي شهده قطاع الإعلام السمعيّ البصريّ. وحدث ذلك على وجه الخصوص مع إنشاء "الهيئة العليا للاتصال السمعيّ البصريّ" في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في إطار عمليّة تحرير القطاع السمعيّ البصريّ – الّتي منحت تراخيص لعدّة إذاعات محليّة تبث بالعاميّة أو تزاوج بينها وبين

---

٣٦ – يصر فؤاد العروي على تصوير الذّات من خلال زوايا الانحلال والفُحش والرّذيلة. حيث يستعمل أسلوبه السّاخر اللاذع في روايته "سنة عند الفرنسيين"، ليروي لنا تجربة الطفل "مهدي" الّذي يراد له اكتشاف نمط عيش الفرنسيين الّذين يعيشون في الرفاهية ويتناولون أشياء لا تؤكل، ويتكلّمون بحريّة، ويولونه اهتمامًا لم يفهمه إطلاقًا بعد حصوله على منحة للدّراسة في ثانويّة ليوطي بالبيضاء.انظر:
Fouad Laroui , *Une année chez les français* , (Paris : Julliard, 2010)

٣٧– اختير عبد الله الطايع مرّتين للحصول على جائزة الـ "رينودو" (Renaudot) الفرنسيّة المرموقة. نشر الطّايع خمسة كتب بالفرنسيّة،جُلُّها مستوحى من حياته الّتي عاشها، والمتمركزة حول تجربته كعربيٍّ مِثليِّ الجنس، ولم يعلن الكاتب عن ميوله الجنسيّة حتّى أرسل برقيّةً إلى والدته نُشرت في الصّحف المغاربيّة.

٣٨–انظر على سبيل المثال : الطّاهر بن جلّون، ليلة القدر، ترجمة محمّد الشركي مراجعة محمّد بنيس، ط١ ، (الدّار البيضاء: دار توبقال للنّشر، ١٩٨٧)، ص ٢٧.

٣٩– حسن الأمراني، "ثقافتنا المعاصرة بين الكائن والممكن"، **مجلة المشكاة**، العدد ١٤(أيار/ مايو ١٩٩١)، ص١٢.

٤٠ – أحصينا في المدّة الزمنيّة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠ أزيد من ١٧٠ نشاطًا، انظر في هذا المجال، قسم عروض المشاريع في الموقع الرّسميّ للوكالة الجامعيّة للفرانكفونيّة:http://www.auf.org/international/appels-offre/var_recherche=maroc

الفرنسيّة أو الأمازيغيّة. والواقع أنّ هذه الدّعوة قديمة قدم الهجمة على مقومات الأمّة العربيّة، مشرقًا ومغربًا[٤١]، لكنّها اتّخذت في الحالة المغربيّة طابعًا حادًّا في العَقد الأخير من خلال تكثيف الجهود بُغيَة إدراجها في التّعليم والحياة العامّة بوصفها "لغةً مغربيّةً" خالصةً مقابلَ النّموذج المشرقيّ[٤٢]. وقد وصلت هذه الدّعوة أوجَها في ندوة "اللُّغة واللّغات" الّتي نظّمتها مؤسّسة زاكورة للتّربية من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠ في كليّة الطّب في الدّار البيضاء. إذ تناوب باحثون عربٌ وأجانبُ على منصّة النّدوة للمنافحة عن اللُّغة المغربيّة (العاميّة)، ودور لغة التّواصل اليوميّ في الإنتاج المعرفيّ ومحاربة الأميّة ونشر التّعليم، وضرورة تقنين لغة عربيّة حديثة، تلتقي فيها العربيّة المكتوبة المجدّدة والعربيّة الّتي يتحدّث بها المغاربة[٤٣]. وتستند آراء دعاة التّدريج إلى عدّة مزاعم منها:

أ- الدّفاع عن الهُوِيَّة المغربيّة مقابل الهُوِيَّة المشرقيّة الّتي اعتُبرت تهديدًا للانتماء الوطنيّ. فاللُّغة "المغربيّة" لها من المميزات اللّسانيّة ما يجعلها متميّزة عن المشرقيّة. وبهذا نُفسِّر التّرجمة المتصاعدة للأفلام والمسلسلات والبرامج التّرفيهيّة مقابل موجة التّرجمة الشاميّة والمصريّة للأفلام والبرامج المختلفة.

ب- تقريب المعلومة من المواطن العادي بُغيَةَ محو الأميّة الأبجدية الّتي يعاني منها جزء كبير من المغاربة. فما دام التّواصل اليوميّ لا يجري إلا بالعاميّة، فإن المعلومة لا يمكن أن تصل إلا باللُّغة المغربيّة.

ج- الدّفاعُ المُستَمِيتُ عن العاميّة، هو جزءٌ من دفاع دعاة الدّارجة عن القيم البديلة للهُوِيَّة المغربيّة. فكلّ ما يخلخل الانتماء الحضاريَّ والعَقَدِيَّ للشّعب المغربيّ، غدا في خطاب دعاة الدّارجة مشروعًا للهدم والنّقد. فالقيم الدّينيّة الّتي أسّست النّسيج المغربيّ منذ فجر التّاريخ، وتجد تعبيراتها الصّريحة في ثلاثيّة العقيدة والمذهب والسلوك غدت مرفوضةً ومعبرة عن التّخلّف. والقيم السياسيّة الّتي توافق عليها المغاربة شعبًا ونظامًا منذ قرون غدت مرفوضةً. والقيم الاجتماعيّة عند سدنة معبدهم مرفوضةٌ بمقياس الحريّة والحداثة حتّى غدا الشذوذ أصلًا والأصل شاذًّا.

لكن الأكيد، أنّ هذه المزاعم ليست إلّا صورةً أخرى للفرانكفونيّة تتجلّى بالأصوات المدافعة عنها والأقلام الّتي تروّج لها. فالواضح " أنّ **مشكلة المغاربة ليست مع العربيّة والأمازيغيّة، وإنّما مع لُغَةٍ أجنبيّةٍ فُرضت على**

---

٤١ – اهتمّ الاستشراقُ الأوربيّ بالعامّيّات العربيّة منذ زمن طويل حيث ألّفوا فيها مصنفات كثيرة من أهمّها:" قواعد العاميّة الشرقيّة والمغربيّة"لكوسمان دو بروفونسال سنة (١٨٥٨)،" لغة بيروت العاميّة"لإمانويل ماتسون سنة ١٩١١،" كتاب لهجة بغداد العاميّة"، تأليف لويس ماسنيون وقد طبع بمصر سنة ١٩١٢م،" لغة مراكش العاميّة وقواعدها" تأليف بنسمايل والّذي طبع سنة ١٩١٨، "عامية دمشق" تأليف برجشتراسر، وقد طبع سنة ١٩٢٤، "عربيّة مرّاكش" تأليف لويس ميرسيي، وقد طبع بباريز سنة ١٩٢٥، "المقتضب في عربيّة مصر" وقد اشترك في تأليفه الإنجليزي باول مع " فيلوت" أستاذ اللّغات الشرقيّة في جامعة كامبردج ونشر سنة ١٩٢٦م.
انظر: نفوسة زكريّا سعيد، **كتاب تاريخ الدّعوة إلى العاميّة وأثرها في مصر**، (القاهرة: دار الدّعوة الإسلاميّة للنّشر والتّوزيع، 2006)

٤٢ – مصطفى الخلفي، "الدّارجة والعربيّة علاقةٌ تكاملٍ وظيفيٍّ أم صراعٌ مصيريٌّ؟"، **جريدة التّجديد**، ٢١ - ٠٦ - ٢٠١٠.

٤٣ – انظر: مؤسّسة زاكورة للتّربية، أشغال الملتقى الدّولي "اللّغة، اللّغات" البيضاء ١١ـــ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١٠، (الدار البيضاء: مطبعة دالتون، ٢٠١٠)

بلادنا في عهد الاستضعاف بالقوّة والإكراه"[٤٤]. وقد قال طه حسين منذ زمن طويل: **"لم أؤمن قطّ ولن أستطيع أن أؤمن بأنّ للّغة العاميّة من الخصائص والمميّزات، ما يجعلها خليقةً بأن تُسَمَّى لغةً، وإنّما رأيتها وسأراها دائمًا لهجةً من اللّهجات، قد أدركها الفسادُ في كثيرٍ من أوضاعها وأشكالها"**[٤٥].

البعد الثّالث– بين العربيّة والأمازيغيّة: لا يختلف الدّارسون إزاءَ كون الأمازيغيّة مكوّنًا رئيسًا من مكوّنات الهُوِيَّة الوطنيّة لشمال أفريقيا. لكنّ المسار الّذي اتّخذته الحركة الثقافيّة الأمازيغيّة منذ ولادتها، قد تأسّس على منطق صراعيّ مناهض للعروبة والعربيّة وكلّ من ينافح عنهما. لذا دخلت في حروب طويلة مع الأطياف الأيديولوجيّة المختلفة في المجتمع المغربيّ سياسيّة كانت أو دينيّة أو فكريّة. فكلّما طُرح موضوع العربيّة والتّعريب، تجد المنتمين إلى هذا التّيّار، يتفنّنون في القَدح في العربيّة وتخوين المدافعين عنها، بل وسحب الانتماء المغربيّ منهم. إذ لم يسلم أيّ تيّار من المكوّنات السياسيّة والاجتماعيّة المغربيّة، من نقدها اللّاذع الّذي تأرجح بين التّخوين تارةً والمؤامرة على حقوق الأمازيغ تارة أخرى، وإلصاق تهم الرّجعيّة والشوفينية وغيرها من الأحكام الجاهزة في أحيان كثيرة. فالحركة الوطنيّة الّتي قادت الاستقلال، هي حركة عروبيّة قوميّة سلفيّة معادية لقضيّة الأمازيغ. واليسار كيان متآمرٌ على الأمازيغيّة، نتيجة تشبّعه بمبادئ الفكر القوميّ، الّذي يربط تحرّر الشّعب المغربيّ بتحرّر الشّعوب العربيّة في فلسطين والعراق. والحركة الإسلاميّة ما هي إلا حركة مستغلّة للّدين لأهدافٍ سياسيّة ومقدّسة للعربيّة. والنّظام السّياسيّ نظام لا ديمقراطيّ وعروبيّ محارب لمظاهر الهُوِيَّة الأمازيغيّة. وانطلاقًا من هذه الجبهات المفتوحة كلّها، اتّسمت الحركة بمنطقٍ صراعيٍّ رافض للآخر كيفما كان توجهه وانتماؤه الأيديولوجيّ، وهو ما سيظهر في الخطاب المؤسّس لأدبيّاتها. ويُجمل البيانُ الأمازيغيُّ لسنة ٢٠٠٠ أهمّ المطالب الرّئيسة للحركة الأمازيغيّة منذ انطلاقتها، في:

أ– وجوب توصيف الأمازيغيّة لغةً رسميّةً للبلاد.

ب– واعتماد برنامج لتنمية المناطق الأمازيغيّة الفقيرة.

ج– وإعادة كتابة تاريخ المغرب و"تصحيحه" في المقرّرات الدّراسيّة.

د– وإنشاء تلفزة أمازيغيّة والتّصريح للأسماء الأمازيغيّة.

ومنذ خطاب العاهل المغربيّ في أجدير في ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، المؤسّس للمعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة، أخذت الدّولة تتعامل إيجابيًّا مع هذه المطالب عن طريق إنشاء إذاعات وقنوات ناطقة بالأمازيغيّة، وإدراج المناطق الأمازيغيّة في التّنمية البشريّة، وصولًا إلى ترسيم الأمازيغيّة لغةً رسميّةً للدّولة وتأهيلها ومعايرتها.. إلخ، وَفق المنطق المؤسّس للنّظام السّياسيّ المغربيّ القائم على احتواء الكتل المعارضة: بدءًا باليسار (بحكومة التّناوب وإسنادها إلى الكتلة الديمقراطيّة)، ومرورًا بالإسلاميّين(بالتّرخيص لحزب

٤٤ ــ عبد الإله بلقزيز، "حين تكون العاميةُ المغربيّة اسمًا حركيًّا للّسان الأجنبي"، **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٣ ـ ٠٦ ــ ٢٠١٠.

٤٥ ــ طه حسين، **مستقبل الثّقافة في مصر**، الطّبعة رقم ٢٠١١/١، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة، ٢٠١١)، ص ٢٣٦.

العدالة والتّنمية)، والحقوقيّين (بتصفية الملفّات الحقوقيّة وإدماج كثير من الأصوات الحقوقيّة في مؤسّسات الدّولة، مثل: هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاريّ لحقوق الإنسان الّذي أصبح المجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان، ويرأسه أحد المعتقلين القدامى)، وصولًا إلى التّيّار الأمازيغيّ.

وعلى العموم، تتّفق جل مكوّنات الحركة الأمازيغيّة بانتماءاتها الأيديولوجيّة المختلفة على عدة مبادئ رئيسة[٤٦]:

١- **جعل الأمازيغيّة لغةً وطنيّةً ورسميّةً في الدّستور**: ممّا يعني رفض العربيّة لغة رسميّة وحيدة في الدّستور المغربيّ.

٢- **جعل الأعراف الأمازيغيّة مصدرًا من مصادر التّشريع الوطنيّ**: ممّا يؤدّي إلى هدم المشترك الاجتماعيّ والثّقافيّ بين مكوّنات المجتمع المغربيّ. لذا ساد في الأدبيّات الأمازيغيّة التّنقيب عن رموز مغايرة للواقع المشترك. ومن ذلك إحياء أسماء الآلهة والأساطير الّتي عاش فيها سكان المغرب قبل الإسلام، بل والنضال من أجلها بوصفها حقًّا من حقوق الأمازيغ؛ وجعل الأعراف القبليّة مصدرًا للقانون؛ والبحث في الجغرافيا عن انتماء بديل عن الانتماء العربيّ الإسلاميّ للمغاربة، هو الانتماء إلى بلاد "تمازغا".

٣- **فصل الدّين عن الدّولة**: لم تكن العلمانيّة في الكتابات الأمازيغيّة عنوانًا لاعتقادٍ أيديولوجيٍّ أو مذهبيٍّ، بل هي عنوانٌ لرفض العربيّة الّتي ارتبطت دومًا بالانتماء الدّينيّ للمغاربة. لذا يتمسّك الخطاب الأمازيغيّ بفصل السّياسة وأمور الحكم عن الدّين، كونه يتمشّى مع المشروع الحداثيّ الديمقراطيّ الّذي تسعى الحركة الأمازيغيّة إلى بنائه والنّضال من أجل إقراره[٤٧]. ويدفع التّطرف في الانتماء، إلى جعل العلمانيّة جزءًا من التراث الفكريّ والاجتماعيّ للقبائل الأمازيغيّة، وذلك بِتَصَيُّد الأمثلة السّلوكيّة للفصل بين وظيفتَي القائد والفقيه. يقول أحدهم:

> **"إنّ العلمانيّة الأمازيغيّة ليست مستوردةً من أوربا كما يظنّ البعض، بل هي تراث أمازيغيٌّ حيٌّ لأن الشّعب الأمازيغيّ تاريخيًّا كان علمانيًّا إذ نجد –وإلى الآن– في المنظومة الاجتماعيّة الأمازيغيّة فصلًا بين اختصاصات فقيه القبيلة وبين اختصاصات الشّيخ "أمغار" فالأوّل مهمّته هي رعايةُ المسجد والتزامُ الحياد وعدمُ التّدخّل في سياسات القبيلة، ويقتصر حضوره –مؤخّرًا– في الاجتماعات "اكراو" بصفته مقرّرًا أو كاتبًا للاجتماع؛ والفقيه غالبًا ما يكون منتميًا إلى قبيلةٍ أخرى، في حين يُعتبر أمغار مسؤولًا على تدبير المياه والحقول والرّقابة على احترام العُرف من طرف الأفراد"**[٤٨].

٤- **تمتّع الجهات الأمازيغيّة في المغرب باستقلال ذاتيّ** وفق تقطيع ترابيّ يحترم الخصوصيّات المحليّة. وإذا كان بعض النشطاء الأمازيغ يرفضون هذا المبدأ اعتمادًا على رفض تجزيء النّضال الأمازيغيّ[٤٩]، فإنّ

---

٤٦ – مصطفى عنترة، "الحركة الأمازيغيّة والمسألة الهُوِيَّاتيّة بالمغرب"، **الحوار المتمدّن** - العدد: ١١٢٨، (٠٥ - ٠٣ - ٢٠٠٥).

٤٧ –انظر: انغير بوبكر، "الحركة الأمازيغيّة و العلمانية"، **الحوار المتمدّن**، العدد ١٤٨٤، (٢٠٠٦/٣/٩).

٤٨ – امحمّد خي، ا"الأمازيغيّة.. الشرعيّة التّاريخيّة.. العلمانيّة والدّين"، **الحوار المتمدّن**، العدد: ٢١٣٩ ، (١٤- ١٢-٢٠٠٧)

٤٩ – مبارك بلقاسم: "لا للحكم الذّاتي للرّيف لا للّغة الرّيفيّة"، **جريدة ثاويزا**، العدد ١٤٤، ٢٠١١.

جلّ مكوّنات الحركة ترى في الحكم الذاتيّ خطة سياسيّة لحماية الهُوِيَّة واللُّغة الأمازيغيّتين في بلاد "تامزغا" كافّة.

٥- **النّص على سموّ المعاهدات الدّوليّة على القانون الوطنيّ** وعدم اشتراط نفاذها بتوقيع الدّولة عليها، ومنح المواطن إمكانيّة الاحتجاج بمقتضياتها أمام القضاء. ويقوم المنطق الحقوقيّ على استيراد مطلق لنماذج هُوِيَّاتيَّةٍ تتحدث بمنطق الأقليّات؛ وتسوق الحركة الأمازيغيّة نفسها مدافعةً عن شعب أصيلٍ مقهورٍ في المغرب، بالارتكاز على مقولة حقوق الإنسان وحقوق الشّعوب الأصليّة والحقوق الثقافيّة واللُّغويّة[٥٠].

إنّ هذه المبادئ المؤسسة للخطاب الأمازيغيّ، زيادة على تراكم التّوجّه نحو الخارج واستجدائه، مثل عقد بعض الهيئات الأمازيغيّة لاتفاقيّاتٍ مع الأكراد، ومع بعض الجمعيّات الإسرائيليّة، والعلاقة مع الاتّحاد الأوربيّ[٥١]، جعل الحركة "**تنزلق من إطارها الوطنيّ التّعاقديّ، إلى إطار تدويليٍّ تتدخّل فيه أطراف خارجيّة تحت شعارات عدة، منها حقوق الإنسان، والعلمانيّة، وحقوق الشّعوب الأصليّة، والحكم الذّاتي، والتّمثّلات الأسطوريّة أو هُوِيَّات تحجيميّة، تفصل بين ما هو "مشتركٌ مغربيٌّ" وبين ما هو "خصوصيٌّ أمازيغيٌّ"**"[٥٢].

ثالثا- الحلقة المفقودة في النّقاش اللُّغويّ والمسار الدّستوريّ:

أخذ النّقاش اللُّغويّ، قبل فتح الورش الدّستوريّ، طابَعًا صراعيًّا اصطفافيًّا تكالبت فيه جهات عدة للمسّ بعروبة المغرب وانتمائه العربيّ؛ تارة باسم الخصوصيّة المغرِبيّة، وأخرى باسم الحقّ الثّقافيّ. لكن بدأت ، في الوقت نفسه، أصوات مثقّفين وقيادات سياسيّة وأكاديميّة تتعالى دفاعًا عن العربيّة في وجه حملات التّلهيج والفرنسة والتمزيغ، وأبانت عن وجود تيّار قويٍّ للدّفاع عن العربيّة، على عجزه التنظيميّ، في صفوف الأكاديميّين والنّخبة السياسيّة المغرِبيّة، مما يعني الإحساس المتعاظم بخطورة الحملات الّتي تُشنّ على لغة الضّاد. وكان مسار النّقاش متصاعدًا خصوصًا مع الاحتفاء بالعربيّة في ندوات وملتقيات متتالية[٥٣]. لكنّ الرّبيع العربيّ غيّر مسار التّداول؛ لنرى كيف بلور الفاعلون السّياسيّون والمدنيّون مواقفهم من التعدّد اللُّغويّ بالمغرب؟

---

٥٠ – انظر: ندوة "الحقوق اللُّغويّة والثقافيّة بالمغرب" الّتي نظّمها المعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يومي 08 و٠٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠، من أجل النّهوض بالحقوق اللُّغويّة والثقافيّة بالمغرب، **النّشرة الإلكترونيّة للمجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان**، العدد الخامس عشر (حزيران/يونيو ٢٠١٠)

٥١ –انظر: فؤاد بوعلي، "الأمازيغ بين إسرائيل والأمم المتّحدة"، **القدس العربيّ** 06-10-2010

٥٢ – سعيد بنيس، "تدبير المسألة الأمازيغيّة بالمغرب المبادرات والمواقف والتّفاعلات"، ٢٠ تموز / يوليو، ٢٠٠٩.
http://hespress.com/opinions/14494.html

٥٣ – أحصينا في سنة ٢٠١٠ ما يفوق عشرين نشاطا إشعاعيًّا وعلميًّا كان محوره هو واقع العربيّة والدور الّذي يجب إسناده لها في المنظومة التّعليميّة والإدارة العموميّة. وقد توزّعت الهيئات المنظّمة بين المجتمع المدنيّ (مثل الجمعيّة المغربيّة لحماية اللّغة العربيّة، وأماديوس...) والمؤسّسات الحكوميّة(الجماعة الحضريّة، وأكاديميّة المملكة المغربيّة، و مجلس الجاليّة المغربيّة بالخارج....) والمؤسّسات البحثيّة والأكاديميّة (الجامعة، معهد الدّراسات المصطلحيّة، المركز المغربيّ للدّراسات والأبحاث المعاصرة....)

١ – التّعَدُّديّة بين التّرسيم والتّوطين:

كان من النتائج المباشرة للربيع العربيّ ظهور حركات احتجاجيّة، حاول النّظام السّياسيّ احتواءها في خطاب ٠٩ آذار/مارس مبشّرًا بالتّغيير الدّستوريّ المرتقب، ومركّزًا على الخطوط الحمراء أو الثّوابت السّبعة الّتي هي محط إجماع وطنيّ بين جميع المغاربة، والّتي اعتُمِدت إطارًا مرجعيًّا راسخًا للنّقاش اللّاحق بين الفُرقاء السّياسيّين والحزبيّين. وأوّلها "**التّكريس الدّستوريّ للطّابَع التّعَدُّدِيّ للهُوِيَّة المغرِبيّة الموحّدة، الغنيّة بتنوّع روافدها، وفي صلبها الأمازيغيّة، كرصيد لجميع المغاربة، دون استثناء**"[٥٤]. وانطلاقًا من هذا التّحديد بدأ النّقاش حول المقصود بالهُوِيَّة المُتَعَدِّدَة للمغاربة، وما دور الأمازيغيّة في هذا المجال؟ ولم كانت الإشارةُ إلى الموضوع؟ وإذا علمنا أنّ العامل الكامن وراء انطلاق الحركات الشّبابيّة كان سياسيًّا واجتماعيًّا، فإنّ تناول الخطاب للمسألة الثّقافيّة، يحمل في ثناياه تساؤلاتٍ عديدةً عن الهدف الحقيقي من إدراجها؛ أي هل هو اعتراف بالتّعَدُّديّة أم توجيه للمطالبات الاجتماعيّة نحو النّقاش الهُوِيَّاتيّ؟ وهكذا تهافتت هيئات سياسيّة كثيرة للتعبير عن رغبات النّظام السّياسيّ ودفاعها عن ترسيم الأمازيغيّة في الدّستور الجديد. وأدّى تبلور مواقف القُوى السياسيّة والاجتماعيّة المختلفة من مشروع الدّستور الجديد، إلى تطوّر النّقاش العموميّ نحو مستويات أثبتت عجز الفاعل السّياسيّ عن تقديم إجابات حقيقيّة عن إشكالات الهُوِيَّة والتعدّد، كما تبيّن في تعامله "الانتخابويّ" مع القضيّة. ويمكن تصنيف المواقف الحزبيّة من قضيّة ترسيم الأمازيغيّة إلى اثنين: موقف التّرسيم وموقف التّوطين.

أ ـ موقف التّرسيم: ينطلق هذا الموقف من الحاجة الواقعيّة لترسيم الأمازيغيّة لغةً رسميّةً في الدّستور إلى جانب اللُّغة العربيّة، لأنّ من شأن ذلك أن يؤمّن لها الضّمانات القانونيّة للنّجاح في مجالات التّعليم والإعلام والعدل، والشأنين المحليّ والجهويّ وكلّ القطاعات الحيويّة. وهكذا دعا حزبُ "التّقدّم والاشتراكيّة"، الحزب الشيوعيّ سابقًا، في مذكّرته المرفوعة إلى اللّجنة المعيّنة لتعديل الدّستور، إلى تدوين العربيّة والأمازيغيّة لغتين رسميّتين، بحيث "**تعمل الدّولة على إيجاد الصّيغ الانتقاليّة الكفيلة ببلورة الطّابع الرّسميّ للغة الأمازيغيّة، وتضمن التّنوّع الثّقافيّ في تعابيره الجهويَّة وتعمل على إثرائه وتطويره**"[٥٥]. ونظّم الحزبُ لقاءاتٍ مُتعَدِّدَةً مع أُطُرِ الحركة الثّقافيّة الأمازيغيّة، وأكّد أنّ الاعتراف بتعدّدية روافد الهُوِيَّة المغرِبيّة هو بمنزلة إعادة تأسيس الهُوِيَّة الوطنيّة المغرِبيّة، مشيرًا إلى ضرورة عدم استعمال المفاهيم والعبارات الّتي توحي بإقصاء مُكوِّنٍ من المُكوِّنات الإثنيّة، مثل عبارة "المغرب العربيّ" الّتي تقصي الأمازيغ عن الوثيقة الدّستوريّة.

٥٤ – خطاب محمّد السّادس ٩ آذار/مارس ٢٠١١، **جريدة العلم**، (١٩-٠٤-٢٠١١

٥٥ – حزب التقدّم والاشتراكيّة، "المذكرة الأوّليّة بخصوص الإصلاحات المتعلّقة بالفضاءين السّياسيّ والانتخابيّ"، **جريدة بيان اليوم**، ٢٩ - ٠٥ - ٢٠١١

ولم تأت أحزاب التّجمع الوطنيّ للأحرار، والحركة الشّعبيّة، والأصالة والمعاصرة، بجديد في مذكّراتها، فقد ركّزت –جميعها– على ضرورة تحديد انتماء المغرب الجغرافيّ والحضاريّ إلى "المغرب الكبير"، وتعدّديّة المكوّنات الثقافيّة للهُوِيَّة المغرِبيّة، وجعل العربيّة والأمازيغيّة لغتين رسميّتين للمملكة المغرِبيّة[٥٦].

وقد حاولت هذه الأحزاب المدافعة عن التّرسيم، التّماهي مع موقف النّظام السّياسيّ أوّلًا، ومع المواقف الّتي عبّرت عنها مجموعةٌ من الفعاليّات المُنضوية تحت مُسمّى "الحركة الثقافيّة الأمازيغيّة"، الّتي حاولت تتويج مطالباتها المنطلقة مع ميثاق أكادير ١٩٩١، مرورًا بوثائق الحركة الأمازيغيّة الّتي صدرت ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤، ورسالة المجلس الإداريّ للمعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة إلى الملك محمّد السّادس في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، بالرّهان على ترسيم الأمازيغيّة مع ما يتبع ذلك من تغيير لوُجهة الانتماء. وقد لخّصتُ مبرّراتِ التّرسيم في جملةٍ من المداخل، أهمُّها[٥٧]:

المدخلُ التّاريخيّ: اللُّغةُ الأمازيغيّة هي اللُّغة الأصليّة لسكّان المغرب وأقدم اللّغات على الأرض المغرِبيّة.
المدخلُ الاجتماعيُّ: تُعَدُّ الأمازيغيّة أداة تواصل لنسبة كبيرة من سكّان المغرب، وتُنظّم بها كثير من الأنشطة اليوميّة في كلّ مناطق المغرب الحضريّة منها والقرويّة، وتُعَدّ بجانب ذلك لغةَ إبداعٍ فنّيٍّ وأدبيٍّ.
المدخلُ السّياسيُّ ـ السُّلطَوِيُّ: اعتماد الدّولة منذ الخطاب الملكي بأجدير وتأسيس المعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة مشروع "النهوض بالأمازيغيّة باعتبارها مسؤوليّةً وطنيّةً لجميع المغاربة".
المدخلُ الحقوقيُّ: الاستناد إلى مواقف المنظّمات الحقوقيّة المغرِبيّة الدّاعية إلى التّرسيم، مثل الجمعيّة المغرِبيّة لحقوق الإنسان؛ وما ورد في العهود والاتفاقيّات والمواثيق الدّوليّة الّتي تنصّ على حقّ الشّعوب في حماية لغاتها وثقافاتها؛ وفي التّوصيات الأمميّة الصّادرة عن لجان الأمم المتّحدة وعن الفدراليّة الدّوليّة لحقوق الإنسان مثل: الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، والعهد الدّوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة١٩٦٦، والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ١٩٦٦.. [٥٨].

ولم تتوقّف مطالب الحركة الأمازيغيّة عند مطلب التّرسيم، بل بلورت خلال مسارها الاحتجاجيّ مطالب كثيرة تروم تغيير الهُوِيَّة القانونيّة والحضاريّة للمغرب عن طريق دستور يعترف بانتماء هُوِيَّاتِيٍّ جديد. مما يعني أنّ اللُّغة ليست إلّا باب الوُلوج إلى تغيير بنية المجتمع المغرِبيّ وانتمائه العربيّ الإسلاميّ.

٥٦ – انظر: مذكرات الهيئات السياسيّة المختلفة في موقع :المغرب الدّستوريّ،
http://www.amdc-ma.net/ar/news.php?action=list&cat_id=43
٥٧ – انظر: أحمد عصيد، " شرعية ترسيم اللّغة الأمازيغيّة في الدّستور الديمقراطيّ"، **هسبريس** : ٠٨ - ٠٦ - ٢٠١١
٥٨ – انظر : انغير بوبكر، "الحركة الأمازيغيّة والانتقال الديمقراطيّ: مقاربات أوّلية"، **أسيف**،
http://www.assif.info/news/read/2133./

ب – موقف التّوطين: عبّرت عنه في النّخبة السياسيّة، أحزاب: الاستقلال، والاتّحاد الاشتراكيّ، والحزب اللّيبراليّ، والعدالة والتّنمية. فقد تبنّى حزب الاستقلال موقفًا وسطيًّا يدعو إلى النّص الوارد في الدّستور، وهو أنّ الأمازيغيّة لغة وطنيّة دون منافسة العربيّة في كونها اللُّغة الرسميّة للدّولة. فقد جاء في مذكّرة الحزب:

> **"ونرى أنّ التّكريس الدّستوريّ للطّابع التّعدّديّ للهُوِيَّة المغرِبيّة بتنوّع روافدها وفي صلبها الأمازيغيّة: ثقافةً، وتعبيرًا، ولغةً لجميع المغاربة شأنُها شأنُ اللُّغة العربيّة كلغة وطنيّة للجميع، يفرض توفير جميع الضّمانات القانونيّة والحماية اللّازمة لها في الوثيقة الدّستوريّة وتأهيلها وتمنيعها وتطويرها، بما يكفل هذا الطّابع التّعدّديّ في أفق فرض مكانتها الجديرة بها في وطننا، بتضامنٍ وتكاملٍ وتناسقٍ مع اللُّغة العربيّة لمواجهة المدّ اللُّغويّ الأجنبيّ في حياتنا الإداريّة والعامّة"**[٥٩].

ولم يختلف موقف الحزب الإسلاميّ – العدالة والتّنمية – كثيرًا عن الموقف السّابق، بضرورة تركيز الدّستور المرتقب على تعدّديّة الهُوِيَّة المغرِبيّة، والنّص على كون المغرب جزءًا من الأمّة العربيّة والإسلاميّة وتعزيز مكانة اللُّغة العربيّة بوصفها لغةً رسميّةً في الحياة العامّة والتّعليم والإدارة والاقتصاد، ونصّ الدّستور على اللُّغة الأمازيغيّة لغةً وطنيّةً[٦٠]. وفي المنحى نفسه، نجد الاتحاد الاشتراكيّ للقوّات الشّعبيّة ذا الحمولة اليساريّة يركّز على "**التّنصيص على احترام المغرب لتعدّديّته الثقافيّة، واعتبار تعبيراتها اللُّغويّة والحضاريّة مكوّنات للهُوِيَّة المغرِبيّة المنفتحة، والتأكيد على تخويل هذه التّعبيرات كل الحقوق المتعارف عليها دوليًّا في هذا المجال، في إطار الوَحدة الوطنيّة والتّنصيص تبعًا لذلك على دسترة الوضع اللُّغويّ بالمغرب، باعتبار اللّغتين العربيّة والأمازيغيّة لغتين وطنيّتين**"[٦١].

٢– مداخل رفض ترسيم الأمازيغيّة:

لم تختلف كتابات الرّافضين لترسيم الأمازيغيّة عن دعوات دعاة التّرسيم، في الاعتراف بتعدد مكوّنات الهُوِيَّة المجتمعيّة للمغرب، وإمكانيّة إدراج الأمازيغيّة لغة أو لهجات في الدّستور دون إعطائها الصّفة الرّسميّة. وقد تصدّى للتّعبير عن هذا الموقف كثير من الباحثين والأكاديميّين المشتغلين بالبحث اللُّغويّ واللّساني والفكريّ، الّذين رأوا في إدراج لغة رسميّة ثانية تهديدًا لوجود الوطن والشّعب. يقول الدّكتور الفاسي الفهري:"**والمغرب عربيٌّ عمومًا، بهُوِيَّة عربيّة سياسيّة وثقافيّة مُشتركةٍ بين مُختلِف الأقطار العربيّة، وإن كانت خصوصياته**

---

٥٩ – حزب الاستقلال، **مذكرة حول الإصلاحات الدّستوريّة، المغرب الدّستوريّ**.
http://www.amdc-ma.net/ar/news.php?action=view&id=59
٦٠– **مذكرة حزب العدالة والتّنمية، المغرب الدّستوريّ**.
http://www.amdc-ma.net/ar/index.php?action=idx&start=20&page=2
٦١ – **مذكرة حزب الاتّحاد الاشتراكي، المغرب الدّستوريّ**.
http://www.amdc-ma.net/ar/index.php?action=idx&start=20&page=2

أمازيغيّة، لأنّ التّراكم يحدث بالعروبة بمعناها التدبيريّ والحضاريّ والثّقافيّ والسّياسيّ العامّ"[٦٢]. فالاعترافُ بالتّعدّد اللُّغويّ للهُوِيَّة لا يتناقض مع رفض ترسيم الأمازيغيّة. "**الإنسان الأمازيغيّ من حقّه التشبّث بلغته الأم، وهذا لا اعتراض عليه من أحد من العقلاء، ولم يعترض عليه أحد في العصور الماضية الّتي تعايش فيها المغاربة إخوةً متآلفين، وكل ما ندعو إليه هو ألا يتعارض حقّ الأمازيغيّة في الحياة والتّطوّر والنّماء، مع ضرورة المحافظة على مكانة اللُّغة العربيّة وإحلالِها المكانةَ اللائقةَ بها باعتبارها لغةَ الدّين والوَحدة**"[٦٣]. ولذا نُظر على الدّوام إلى خطاب الحركة الثقافيّة الأمازيغيّة على أنّه خطابٌ موجّهٌ نحو العربيّة وهُوِيَّة المغرب الإسلاميّة، فكان الرّدّ عليه مؤسّسًا على مداخلَ عديدة:

مدخلٌ تاريخِيٌّ: يعتمد على الإيمان بالأصول العربيّة للبربر أو لجزء منهم على الأقلّ. فقد سبق للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله انتقاد رأي ابن خلدون المفنّد لدخول الحميريّين إلى المغرب بقوله: "**لا يَبعُدُ أن يكون التّبابعة ورعاياهم قد هاجروا إلى المغرب في فترات متعاقبة وُحدانًا أو جماعاتٍ قليلةً، لا يسترعي مرورُها النّظر**"[٦٤]. وتحتفظ كتب التّاريخ بالرّواية الرسميّة الّتي تُرجع أصول البربر إلى شبه الجزيرة، ولغتَهم إلى الأصول الساميّة. فقد قال شمس الدّين الذّهبي : "**البربر وبربر من ولد قيذار بن إسماعيل؛ ويقال: إنّ دار البربر كانت فلسطين، وملكهم هو جالوت، فلمّا قتله نبيّ الله داود، جلت البربر إلى المغرب، وانتشروا إلى السّوس الأقصى، فطولُ أراضيهم نحوٌ من ألف فرسخ**"[٦٥]. وقال ابن خلّكان: "**أصل هؤلاء القوم من حمير بن سبأ، وهم أصحاب خيل وإبل وشاء، ويسكنون الصّحارى الجنوبيّة، وينتقلون من ماءٍ إلى ماءٍ كالعرب، وبيوتهم من الشّعر والوبر**"[٦٦]. وقد اعتمد على هذا التّوثيق التّاريخيّ في المنافحة عن عروبة الأمازيغ الّذين استوطنوا بلاد المغرب.

مدخلٌ لُغوِيٌّ : يذهب كثير من اللّسانيين ـ اعتمادا على روايات تاريخيّة ووثائق مكتوبة ودراسات مقارنة ـ إلى أصالة العربيّة في المغرب قبل الفتح الإسلاميّ وقبل هجرات القبائل الهلاليّة. مما يعني أنّه "**في الشّمال الأفريقيّ، حدث إجماعٌ تاريخيٌّ آخر على العربيّة الفصحى من قِبَل النّاطقين بالدّوارج العربيّة ومن قِبَل النّاطقين بالدّوارج الأمازيغيّة. هذا الإجماع الّذي توارثته الأجيال منذ القرن الأوّل أو ربّما قبلَه بحكم حضور قبائل عربيّة غير جزريّة وقبل الحضور الهلاليّ.. هذا الإجماع لا سبيل إلى نقضه إلا بخيرٍ منه،**

---

٦٢ – عبد القادر الفاسي الفهري، "الثّورة اللُّغويّة القادمة في المغرب"، **هسبريس**،٢٧-١١-٢٠١١.
http://hespress.com/opinions/30918.html

٦٣ – عبد العلي الودغيري، **اللّغة والدّين والهُوِيَّة**، (البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص١٤٤.

٦٤ – عبد العزيز بن عبد الله، **معطيات الحضارة المغربيّة**، ط٤، (الرّباط: مطبعة المعارف الجديدة،٢٠٠٢)، ج١، ص٥٤.

٦٥ – شمس الدّين الذّهبي، **سير أعلام النّبلاء**، أشرف على التّحقيق الشّيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، ط١١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ج ١٨ ص ٤٢٩.

٦٦ – شمس الدّين أحمد بن محمّد بن خَلّكان، **وفيَات الأعيان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر ج ٧، ص ١٢٨.

ولا أرى في الأفق خيرًا منه، بل هو خيرُ ما أورثنا إيّاه الأسلاف"[٦٧]. بل الأكثرُ من ذلك، أنّ عين الباحث اللّساني لا يمكنها أن تُخطئ التّشابه الماثل بين العربيّة والأمازيغيّة. يقول المختار السّوسيّ:" **وقد وصل البحث النّزيه إلى أنّ البربر ساميّون من إخوان العرب، يشهد لذلك، زيادةً على ظواهر تاريخيّة، الاستواءُ في العادات وتقارب اللّغتين: لغة العرب ولغة البربر، فكلتاهما لغة الضّاد، فكما يوجد حرف الضّاد في العربيّة يوجد في لغة البربر سواءً بسواء، وكذلك مخارج الحروف فلا فرق بينهما، وقد قابلنا هذا نحن في اللّغتين في هذه النّاحية، زيادةً على وجود آلافٍ من الألفاظ العربيّة في الشّلحة، لا يمكن في غالبها إلا أن يحكم بأنّها كانت معروفة عن البربر قبل اتّصال البربر والعرب بالإسلام**"[٦٨]. فمن المعروف أنّ الأمازيغيّة تحتوي ألفاظًا عربيّةً كثيرةً تَخُصُّ مجالاتِ الحياة المختلفة. وقد حدّد المختار السّوسيّ أسباب تأثّر "الشّلحيّة" بالعربيّة، من خلال تقسيم قائمة الألفاظ المشتركة بين اللّسانين إلى ثلاثة أصناف[٦٩]:

الأوّل: ما جاء عن طريق الدّين والشّرع، أو عن طريق المدنيّة العربيّة من أسماء أدوات المنزل واللّباس وآلات الأعمال الّتي نزاولها.

الثاني: ما وجد عند الأمازيغ قبل الفتح الإسلامي، كالموت والحياة والدّم والرّيح والأب والأم والصّوت والبرّ والبحر.

الثالث: ألفاظ تتردّد ما بين هذين القسمين ولا يُرَجّحُ فيها جانبٌ على آخر، كالتّلعة والاحتباء والاحتساء والأفول .. إلى غيرها من الألفاظ التي ليس عليها طابَعٌ محقّقٌ من المدنيّة العربيّة ولا من الدّين الإسلاميّ، وليس هناك ما يرجّح أنّها قديمة.

ويجرّنا التّأمّل في هذه الأمثلة، إلى البحث في العلاقة اللّسانيّة بين اللّسانين من حيث البِنية الصّرفية والتّركيبيّة. فمن المعلوم أنّ اللّسانين يعتمدان الاشتقاق في بنائهما الصّرفي. إذ يمكن اشتقاق عدد كبير من الكلمات من الجذر الواحد.

مدخلٌ عَقَدِيٌّ: يقوم على ارتباط العربيّة بالنّص الدّينيّ المقدّس، ممّا أتاح لها سرعة الانتشار في الدّيار المغرِبيّة واحتلال مكانة اللُّغة العالمة، وأبعد عنها كل صفات الجنسيّة العربيّة، فلم تعد "**لغةً خاصّةً بالعرب أو بقريش، ولكنّها انتقلت من هذه الخصوصيّة لتصبح لغةَ القرآن والإسلام ومِلكًا للشّعوب الإسلاميّة الدّاخلة في هذا الدّين العالميّ رغم اختلاف ألسنتهم وألوانهم**"[٧٠]. ومكّنها هذا من وسم الحرف القرآني بالكونيّة،

٦٧ – أحمد العلوي، "أصالة العربيّة في المغرب 'الدارجة' لم تأت إلى المغرب مع الفتح العربيّ من المشرق!"، جريدة **القدس العربيّ**،23-03-2011.
٦٨ – رضى الله عبد الوافي المختار السّوسيّ، "دروس للعلّامة المختار السّوسيّ في الفقه والتّاريخ"، **التّجديد** ٢٠٠٥/٧/١٧.
٦٩ – المصدر نفسه، **التّجديد** ٢٠٠٥/٧/١٧.
٧٠ – عبد العلي الودغيري، **اللُّغة والدّين والهُويَّة**، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

فتحوّلت لغات كثير من الشعوب من الشّفويّة إلى الكتابة بأبجديّة اللُّغة العربيّة: كمجموعة اللّغات الإيرانيّة، نحو: الفارسيّة، والكرديّة، والبلوتشية؛ ومجموعة اللّغات التّركيّة نحو: الأزبكيّة والتركمانيّة والكزاخيّة[٧١].

مدخلٌ أيديولوجيٌّ ـ وطنيٌّ: يتجلّى في تلبّس الفرانكفونيّة بلبُوس الدّفاع عن الأمازيغيّة. فمنذ دوريّة المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوطي، الّتي أمر فيها بتطوير البربر خارجَ دائرة الإسلام وَفقَ أحكام الظّهير البربريّ، والانتقال مباشرةً من البربريّة إلى الفرنسيّة[٧٢]؛ حاولت الفرانكفونيّة تشجيع الانتماء الأمازيغيّ واللُّغة الأمازيغيّة عن طريق إنشاء أقسام للدّراسات البربريّة في المعاهد والجامعات الفرنسيّة[٧٣]. وقد أدّت هذه العلاقة الوجوديّة إلى ارتباط الكثير من ممثّلي الحركة الأمازيغيّة بالخارج. ولذلك أمثلةٌ عديدةٌ نذكر منها:

- طلب "الكونغريس العالميّ الأمازيغيّ" من نوّاب البرلمان الأوربيّ التّدخّل لإرغام المغرب على الانصياع لمبادئ حقوق الإنسان وللاتّفاقات الّتي تربطه بالاتّحاد الأوربيّ.
- طلب مجموعة من ناشطي الحركة الأمازيغيّة من الولايات المتّحدة الأميركيّة التّدخّل للدّفاع عن الأمازيغيّة من أجل مناهضة «التّطرّف العربيّ» الّذي يهدّد العالم[٧٤].
- علاقة بعض النّاشطين مع إسرائيل الّتي تنامت في العقود الأخيرة، من خلال الزّيارات المتبادلة وتأسيس جمعيّةٍ للصّداقة الأمازيغيّة اليهوديّة بُغيةَ "**توثيق الصّلات التّاريخيّة بين الأمازيغ واليهود الإسرائيليّين الّذين استوطنوا المناطق الأمازيغيّة بالمغرب وهاجروا إلى إسرائيل**" على حدّ زعمهم. لذا فلن يفاجئنا أحدُ أبرز دعاة التّطبيع، أحمد الدغرني، حينما يقول: «**إنّ الصّراع الدّائر في فلسطين لا يهمّنا لأنّه يخصّ الفلسطينيّين والإسرائيليّين وحدهم، ونحن أبعد ما نكون عنه**»[٧٥].

وبناءً على هذه المداخل، نتصوّر أنّ إدراج الأمازيغيّة لغةً رسميّةً في الدّستور أمرٌ غيرُ مقبول، ومهدّدٌ لوجود المغرب كما سيتّضح في الرّدّ – التّالي – على المسائل المؤسّسة لخطاب التّرسيم كما بلورته أدبيّات الحركة الأمازيغيّة:

أوّلًا : مسألة الحقّ اللُّغويّ: يعتقد المنافحون عن مبدأ ترسيم الأمازيغيّة أنّ الحقَّ اللّغويَّ اعترافٌ بحقوق الأمازيغ ثقافيًّا وسياسيًّا. والواقع أنّ الحقّ في التّعبير الثّقافيّ لا يحتاج إلى اعتراف دستوريّ، وإنّما يمكن العمل على ذلك عن طريق مؤسّسات الدّولة المختلفة. فإذا كانت الحقوق اللُّغويّة الجماعيّة سواءً المتعلّقة بالمجموعات

---

٧١ – محمّد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، الطّبعة الأولى، (بيروت/الرّباط: الدار العربية للعلوم ناشرون منشورات الاختلاف/ دار الأمان، ٢٠١٠)، ص١٣١.

٧٢ – عبد العلي الودغيري، **الفرانكفونيّة والسّياسة اللُّغويّة والتّعليمية الفرنسيّة بالمغرب**، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

٧٣ – محمّد الأوراغي، **التّعدّد اللُّغويّ انعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ**، الطّبعة الأولى،(البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٢)، ص١٢٥.

٧٤ – محمّد مصباح، "ويكيليكس: ناشطون أمازيغ مغاربة يطلبون دعم أمريكا لمواجهة العرب!"، جريدة **التّجديد**،7/9/2011، وللاطّلاع على الوثيقة في مظانّها:
http://wikileaks.org/cable/2007/12/07RABAT1857.html

٧٥ – انظر مقالنا: "الأمازيغ بين إسرائيل والأمم المتّحدة"، جريدة المساء،٢٠١٠/١٠/٠٢، ومقالنا: "أمازيغ" واشنطن، جريدة **التّجديد**، ٢٠١١/٠٩/١٣.

الإثنيّة – وهي حقوقٌ طبيعيّةٌ وثابتةٌ لا يجوز المساس بها– كالحقّ في إكساب القيمة للّغة الإثنيّة في سائر المجالات بما في ذلك التّعليم؛ أمّا الحقوق المتعلقة بالمجموعات الوطنيّة – وهي حقوقٌ وضعيّةٌ ينشئها المجتمع – كالحقّ في إضفاء صفة اللُّغة الرسميّة على إحدى اللّغات أو جميع اللّغات الموجودة على ترابها؛ فإنّ لكل مواطن الحقَّ في الأمن اللُّغويّ أوّلًا. والأمنُ لا يتعلّق بالحرّيّة في اختيار لغة التّواصل والإبداع، ولكن في احترام الفضاء العام للتّواصل اللُّغويّ، وتقدير الجانب الوحدويّ في الاختيار. فمن الخداع أن نزعُم أنّ الطفلَ الّذي لا يتعلّمُ بلغته الأمّ معوّقٌ ومحكومٌ عليه بالفشل في الدّراسة. ولعلّ المثال المُضادّ الفاضح هو ما يجري مع عبريّة إسرائيل. ففي هذا الوابل اللُّغويّ، الّذي مصدرُه الهجرةُ الكثيفةُ، نجد لغاتٍ أُمّهاتٍ مُتَعدِّدَاتٍ، منها: العربيّة والرّوسيّة واللّغات الأوربية.. إلخ، مع المحافظة على العبريّة لغة المدرسة. بهذا نعتقد أنّ الأمن يسبق الحقّ، والحقُّ يكون لازمًا عندما نؤمن به، وغيرَ لازمٍ عندما يُفرض على الآخر. إنّ التعبير الثّقافيّ ليس في حاجة إلى نصٍّ دستوريٍّ وإنّما إلى تدبير مؤسّساتي.

ثانيًا ـ مسألة الوَحدة الهُوِيَّاتيَّة: لا يقصد بترسيم الأمازيغيّة إحقاقُ التّعَدّدِ اللُّغويّ، بل تشظّي الهُوِيَّة المغرِبيّة الواحدة. وتبرز معالم التّشظّي الهُوِيَّاتيّ في جملةٍ من المشاهد التعبيريّة مثل: رفع الأعلام الأمازيغيّة في الاحتجاجات الاجتماعيّة، ممّا يهدّد السّيادة الوطنيّة. كذلك إعادة النّظر في اسم الدّولة وتحويله من المغرب إلى تسميات موغلةٍ في القدم وفاقدةٍ للسّند التّوثيقيّ مثل "تمازغا"، والبحث في أساطير التّاريخ عن عناوين لحركات معاصرة؛ إضافةً إلى شعارات الحكم الذّاتيّ وتقرير المصير للأقاليم والجهات ذات الغالبيّة الأمازيغيّة. وكل هذه العناصر، عناوينُ تنذر بخطر تجزيء الذّات الوطنيّة، وتُثبت أنّ مسار التّشظّي قد بدأ. وليس ترسيمُ لُغَةٍ أو لغاتٍ جديدةٍ إلّا البداية نحو النّهاية. وإذا كنّا لا نختلف حول حقيقة التّعدّد الهُوِيَّاتيّ للمغرب (أندلسيّ/عربيّ/ أمازيغيّ/ أفريقيّ)، فإنّ الإعلان رسميًّا عن تثبيت لغةٍ جديدةٍ هو عنوانٌ لمرحلةِ ما بعدَ المغرب المُوَحَّد.

ثالثًا ـ مسألة العدالة الاجتماعيّة: يتبنّى العديدُ من المنتسبين للتّيّار الأمازيغيّ قراءةً اجتماعيّةً ترمي إلى تصوير الأمازيغ على أنّهم الفئةُ المظلومةُ اجتماعيًّا؛ وقد تجلّى ذلك في كثير من البيانات الّتي تُصدرها التنظيمات الأمازيغيّة في شأن القضايا الّتي تمسّ المناطق المحسوبة تاريخيًّا بأنّها أمازيغيّة. لكن السّؤال الّذي يطرح في هذا السّياق: هل الظّلم الّذي يعاني منه الأمازيغ في مغرب اليوم هو نتيجة لأمازيغيّتهم أم لانتمائهم الطّبقي؟ وفي السياق التّاريخيّ والسّياسيّ، نلاحظ أنّ كثيرين من رجالات السُّلطة والّذين مارسوا التّسلّط على مختلف المناطق المغرِبيّة هم أمازيغ لغةً وانتماءً، مما يعني أنّ مبرّر العدالة الاجتماعيّة غيرُ واقعيٍّ ولا مقبول.

رابعًا ـ مسألة النّموذجيّة الكونيّة: يستند المدافعون عن ترسيم الأمازيغيّة إلى دساتير الدّول الدّيمقراطيّة الّتي تنصّ على أكثر من لغة رسميّة، والّتي تقدّم نماذج رائعةً لتدبير التّنوّع الثّقافيّ واللُّغويّ بترتيب مُنصفٍ وعادل.

والواقع أنّ الاستفادة من التّجارب الكونيّة لا ينبغي أن تخضع للانتقائيّة والانتخابيّة. فمن خلال قراءة الواقع العالميّ يمكن التّمييز بين أربع فرضيّات قانونيّة للتّشريع اللُّغويّ:

- **فرضيّة المركزيّة اللّسانيّة:** الماثلة في فرض لغة واحدة دستوريًّا مثل فرنسا. فبدءًا بالتّشريع الّذي وضعه فرنسوا الأوّل سنة ١٥٣٩ بفرض الفرنسيّة في جميع محاكم الدّولة، ووصولًا إلى رفض شيراك التّوقيع على المعاهدة الأوربيّة الّتي تعترف باللّغات المحليّة في سنة ١٩٩٩– تستمرّ الدّولة الفرنسيّة في جعل اللُّغة مكوّنًا رئيسًا ووحيدًا للهُوِيَّة الوطنيّة ورمزًا للوَحدة[٧٦].
- **فرضيّة الاستقلاليّة الجهويَّة:** في هذا النّموذج؛ توجد لغةٌ رسميّةٌ واحدةٌ، مع اعتماد اللّغات المحليّة لغاتٍ رسميّةً في المناطق الّتي توجد فيها. وتسود هذه الحالة في البلدان الّتي عاشت حروبًا أهليّةً طويلةً واهتدت إلى حلٍّ تاريخيٍّ لتنظيم الصّراع على السُّلطة، باعتماد نظام الحكم الذّاتي المُوسع، مع ملاحظةٍ أساسيّةٍ هي: أنّ التقسيم الجهويّ يتطابق مع توزيع المجموعات اللّسانيّة الموجودة على أراضي الدّولة؛ والحالةُ الإسبانيّة أبرزُ النّماذج.
- **فرضيّة التّماهي بين اللُّغة والأرض:** يرتكز تدبير التّعدّد اللُّغويّ بين اللّغات المختلفة، على مبدأ "المجاليّة". وهو نموذجُ التّعدّد اللّساني غير المركزيّ الّذي يعتمد ترسيم مجموعة من اللّغات في كلّ جهة من جهات الدّولة. وتوجد في البلدان الّتي تعتمد أكثر من لغة رسميّة إلى جانب اعتماد اللّغات المحليّة لغاتٍ رسميّةً. وهذه البلدان تُعرف أيضًا بطابعها الكونفدراليّ، وبتميّز سكّانها من النّاحية الإثنيّة واللّسانيّة بالتّطابق بين المجال الجغرافيّ والمجال اللُّغويّ. وخيرُ النّماذج التجربتان السّويسريّة والبلجيكيّة.
- **فرضية التّماهي مع الحقّ الفردي (كندا):** ترضخ الدّولة للمطالب اللُّغويّة للفرد، فعلى المرفق العموميّ أن يتعامل مع الفرد بلغته الشخصيّة، فرنسيّةً كانت أو إنجليزيّة.

وبتأمل النّماذج العالميّة لدستوريّة اللغة نلاحظ أنّ جلّها، سواء الّتي اعتمدت الأحاديّة اللُّغويّة أو التّعَدُّديّة، يضع جملة من الضوابط القانونيّة والمؤسّساتية الّتي تيسّر تدبير الإشكال اللُّغويّ وَفقَ مبادئ ثلاثة:

- ضمان الوَحدة الوطنيّة والمحافظة على النّسيج الاجتماعيّ لمكوّنات الشّعب الواحد.
- الاعتراف بالتّعَدُّديّة اللُّغويّة والثقافيّة نتاجًا طبيعيًا لصراعاتٍ إثنيّة أو ائتلافات قبليّة أو توافقاتٍ إقليميّةٍ تاريخيّةٍ.
- تحقيق التّنمية الاجتماعيّة والثقافيّة، بالبحث عن الآليّة اللّسانيّة الّتي تنجح في نقل الشّعب نحو مجتمع المعرفة.

٧٦ ــ جاء في الفصل الأوّل من قانون توبون :"إنّ لغة الجمهوريّة طِبقًا للدّستور، هي اللُّغة الفرنسيّة، وهي الرّكن الجوهريّ في السّيادة الفرنسيّة وفي تراثها، وهي لغة التّعليم والعمل والمبادلات والمصالح العموميّة"، قانون رقم٩٤-٦٦٥ / ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٤.
http://www.langue-francaise.org/Loi_toubon.php

وبهذه الضّوابط يمكن تفسيرُ وجود التّعدّد في النّص الدّستوريّ، لكن يبقى التأكيدُ الدائمُ أنّ التّعَدُّديّةَ المُفرطة، تؤدّي عادةً إلى سيطرة لغةِ المُستعمِر بدل إحياء وتنمية اللّغات الوطنيّة، والمثال السّاطع أمامنا جنوب أفريقيا، حيث غدت الإنجليزيّة هي اللُّغة الرسميّة بامتياز. ولذلك أشار التّقرير الأوّل " لفريق العمل الخاصّ بالمشروع اللّسانيّ LANGTAG الّذي أنشئ سنة ١٩٩٥ لضبط الوضع اللُّغويّ في البلاد، إلى مسألة عدم الانسجام اللُّغويّ وسيطرة الإنجليزيّة[٧٧].

خامسًا ـ مسألة التّوزيع الوظيفيّ: يتأسّس رفض التّرسيم على أنّ توزيع اللغات ينبغي أن يخضع لِجدوَلةٍ وظيفيّةٍ تُحَدَّدُ فيه وظائفُ كلِّ اللّغات الوطنيّة. فقد استقرّ في الذّاكرة الجمعيّة للمغاربة، تمييزٌ بين اللُّغة "العالمة" الّتي تُستخدَمُ في التّواصل الرّسميّ والعلميّ والإداريّ، واللّغات اليوميّة الّتي يُتواصل بها شعبيًّا وبينيًّا. لذلك يرفض المغرِبيّ، وعيًا أو عن غير قصد، التّواصلَ الإعلاميّ الجادّ بالدّارجة أو اللّهجات المحليّة. وهذا هو السبب في فشل جُلّ المجلّات أو المنابر الإعلاميّة الّتي تصرّ على مخاطبة المتلقي المغرِبيّ بالعامية، مثل مجلة "نيشان" الّتي تزعّم إدارتَها رضى بنشمسي، أحدُ المنافحين عن التّدريج، والّتي توقّفت عن الصّدور.

سادسًا ـ مسألة التّأهيل اللُّغويّ: من المبرّرات الأساسيّة الّتي بنى عليها الرّافضون للتّرسيم، مستوى تأهيل اللُّغة الأمازيغيّة. فلم ينته النّقاش الأكاديميّ في شأن شرعيّة الحديث عن اللُّغة الأمازيغيّة الواحدة. إذ تذهب كتابات كثيرة إلى أنّ هذه اللُّغة هي لغة افتراضيّة، أُنتجت في مختبر المعهد الملكيّ للثّقافة الأمازيغيّة بافتراض التّشابه بين اللّغات القبليّة الثّلاث: الريفيّة والشلحيّة والسّوسيّة[٧٨]. ونضيف إلى ذلك، أنه حتّى في حالة وجود هذه اللُّغة المُنمّطة المعيّرة، فتأهيلُها لكي تصبح لغةَ تعليم وإدارة وإنتاج، يحتاج إلى وقت طويل. لذا يخطئ من يتصوّر أنّ الإشكال اللُّغويّ قد حُلّ بعد عشر سنوات من عمل المعهد الملكيّ للثقافة الأمازيغيّة، الّذي يتفنّن المنتمون إليه في تَعداد منجزاته المرجعيّة.

النّقاش اللُّغويّ؛ إلى أين؟

في ضوء قراءة الموقفين، وتقييم النّقاش اللُّغويّ والتجاذبات الهُوِيَّاتيَّة، لا بد من الاعتراف بأنّ النّقاش اتّخذ صَبغة اصطفافيّة وطائفيّة أكثر منه نقاشًا علميًّا. ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة أسباب، منها ما هو ذاتيّ يتعلّق بالمدافعين عن العربيّة الّذين وجدوا أنفسهم في أتون المواجهة دون سابق إنذار، مثل غياب إستراتيجيّة

77- LANGTAG, Towards a National Language Plan for South Africa, *Final report of the Language Plan Task Group presented to the Minister of Arts, Culture, Science and Technology*, 8 août 1996.

٧٨ – الأوراغي، التعدد اللُّغويّ، ص٨٥ .

وأفق تَصَوُّرِيٍّ جامع، وغياب قوّة ممانعة حقيقيّة، وتشتت جهود المدافعين، واللّامبالاة عند بعض الباحثين، وغياب إطارٍ تنظيميّ قويّ، وضعف حركيّ ملحوظ؛ ومنها ما هو موضوعيّ يتعلّق بخيارات الدّولة المساندة لتيّار التّغريب، وسيطرة النّخبة الفرانكفونيّة على دوائر القرار، ودخول الدّول الأوربية والمنظّمات الدوليّة على الخطّ، واللوبي الصهيونيّ المخترق للحركة الأمازيغيّة. ويمكن إبداء جملة من الملاحظات على هذا النّقاش:

أوّلًا ـ تتّفق مذكّرات الأحزاب كلّها على ضرورة إدراج المقتضيات المتعلّقة بالهُوِيَّة المُتَعَدِّدَة للمغرب. فاستنارة بالخطاب الملكيّ ومحاولة للوفاء بالخطوط الّتي رسمها، حاولت كلّ المذكّرات أن تركّز على تعدّد المكوّنات الهُوِيَّاتيَّة للمجتمع المغرِبيّ مع اختلاف في طرق الصّياغة.

ثانيًا ـ لو تأمّلنا مرجعيات أحزاب الموقف الأوّل، موقف التّرسيم، لوجدناها تختلف في السّند الأيديولوجيّ الّذي يبرر ترسيم الأمازيغيّة إلى جانب العربيّة. فحزب التّقدّم والاشتراكيّة الشّيوعيّ أسّس طروحاته نظريًّا على مبادئ الاشتراكيّة العلميّة. "**فالاشتراكيّة العلميّة تحارب الشوفينيّة الضيّقة الّتي هي السّلاح الأيديولوجيّ للبرجوازيّة، كما أنّها تحارب في الوطن الواحد، أو في الدّولة الواحدة، كلّ أشكال السّيطرة الّتي تمارسها مجموعةٌ سُلاليّة أو دينيّة أو إقليميّة على مجموعة أخرى**"[٧٩]. لكن هذه الصّياغة النّظريّة لا تنفي الاستغلال السّياسيّ للمسألة الأمازيغيّة في مواجهة الّتيّار المحافظ ممثّلًا في الأحزاب ذات الانتماء الإسلاميّ أو التقليديّ.

أما حزب الحركة الشّعبيّة ذو الأصول البدويّة فلم يكن موقفه جديدًا، بل عَبّر عنه منذ انطلاقته في سنة ١٩٥٨في مواجهة الحزب القويّ آنذاك، حزب الاستقلال ذي الأصول المدينيّة. لكن عودته الإعلاميّة في السّنين الأخيرة تبرّر رهان الحزب والسُّلطة على استيعاب احتجاجات النّخبة الأمازيغيّة في إطار اللّعبة السياسيّة، ذلك أنّ الحزب قد مارس السُّلطة في حكومات وسيّر محافظات ومجالس تدبيريّة كثيرة، حتّى غدا حزبًا إداريًّا بامتياز. لذا فإنّ تقديراته للمسألة الأمازيغيّة لم تختلف عن قرارات السّلطات الحاكمة.

ثالثًا ـ ليس غريبًا أن تكون الأحزاب المنضوية تحت الموقف الثّاني، موقف التّوطين(جعل الأمازيغيّة لغةً وطنية)، هي الأحزاب الأكثر ثقلًا، سياسيًّا وشعبيًّا. فحزب الاستقلال الّذي قاد معركة الاستقلال والتّحرير، ظلّ وفيًّا لمنطلقاته الأيديولوجيّة الّتي صاغها الزّعيم المؤسّس علّال الفاسي، والمؤسّسة على العروبة والانتماء الإسلاميّ[٨٠]. أما الاتّحاد الاشتراكيّ فلم يغيّر مواقفه الّتي تؤمن بالهُوِيَّة العربيّة للمجتمع المغرِبيّ. وفي السّياق نفسه، يذهب الحزب الإسلاميّ "العدالة والتّنمية" الّذي ظلّ وفيًّا لرؤيته للعربيَّة بوصفها لغةَ دين ووَحدة وهُوِيَّة.

٧٩ – محمّد ضريف، "المسألة الأمازيغيّة في الأدبيّات الأولى لحزب التّقدّم والاشتراكيّة"، جريدة **المساء**، ٣٠ ـ ٠٦ ـ ٢٠١١.

٨٠ –انظر : فؤاد بوعلي، "المشروع الفكريّ لعلّال الفاسي الوعي النّقدي ومداخل الإصلاح"، **آفاق التّراث والثّقافة**، عدد68 ، ٢٠١٠/٠١/٣١

رابعًا ـ حديث الشّرعيّات يؤسّس لتوطين الأمازيغيّة وليس لترسيمها. فالشّرعيّات الّتي استند إليها موقف التّرسيم: تاريخيّة وجغرافيّة وسوسيو ثقافيّة وسياسيّة وحقوقيّة، لا تبرّر طلب التّرسيم بقدر ما تبرّر وطنيّة اللُّغة. لذلك ترتبط إشارات النّصوص الدّستوريّة في الدّول الدّيمقراطيّة إلى لغاتها الوطنيّة، بمحاولة الدّفاع عنها وتنميتها والحفاظ عليها بوصفها كنوزًا هُوِيَّاتيَّة. لكنّ خطاب التّرسيم يحتاج إلى مبرّرات أخرى مثل تأهيل اللُّغة معجميًّا وتركيبيًّا، ونسبة الحضور في المدرسة، والقدرة على إنتاج المعرفة، والاستعمال النّسبي في الفضاء العموميّ..[٨١].

خامسًا ـ لقد وجه خطاب ٩ آذار/ مارس النّقاش في التّعديل الدّستوريّ نحو الحديث عن الهُوِيَّة الأمازيغيّة. ولأنّ النّقاش كان مفتوحًا سلفًا وحادًّا واصطفافيًّا، فقد أثّر في النّقاش الدّستوريّ بحيث تناسى المتدخّلون المطالب الأخرى للتّعديل وخصوصًا ما يتعلّق بسلطات الملك، واختصاصات المؤسّسات، ونسبة المشاركة الشّعبيّة في القرار.

رابعًا- المعالجة الدّستوريّة للمسألة اللُّغويّة:

وأخيرًا تمّ التّرسيم، وبعد أشهر من التجاذبات الهُوِيَّاتيَّة واللُّغويّة، والسجالات الإعلاميّة والفكريّة الّتي طغت على النّقاشات القانونيّة، أتى الدّستور الجديد ليعلن ترسيم الأمازيغيّة إلى جانب العربيّة. والّذي يستحضر مسار النّقاش والمنحى الّذي اتّخذه منذ البداية وتركيبة اللّجنة المكلّفة بالتّعديل[٨٢]، وعلاقة كلّ هذا بخيارات الدّولة في السنين الأخيرة، لن يفاجأ بالأمر بل سيجد فيه نتيجة طبيعيّة لمسار متوقّع. فالتّرسيم الّذي منح للأمازيغيّة يُعدّ انحيازًا لأصوات معيّنة داخل الطّبقة المثقّفة، الّتي راهنت وتراهن على إعادة النّظر في مكوّنات الهُوِيَّة الوطنيّة من لغة ودين وانتماء وحضارة. وكان الدّستور الّذي منحه الملك، واحتاج إلى استفتاء لتشريعه، عنوان هذا الخيار. لقد نصّ الدّستور الجديد على أن:

> **"تظل العربيّة اللُّغة الرسميّة للدّولة وتعمل الدّولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعدّ الأمازيغيّة أيضا لغة رسميّة للدّولة، باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدّد قانون تنظيميّ مراحل تفعيل الطّابع الرّسميّ للأمازيغيّة، وكيفيات إدماجها في مجال التّعليم، وفي مجالات الحياة العامّة ذات الأولويّة، وذلك لكي تتمكّن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغةً رسميّة"[٨٣].**

٨١ –انظر: مصطفى الخلفي، "هل السناريو الأنجع لتدبير مسألة دسترة الأمازيغيّة، هو في اتّجاه دسترة وطنيّتها أم ترسيمها؟"، (ندوة :الأمازيغيّة الخيارات والتحدّيات، المركز المغربيّ للدّراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١).

٨٢– تذكر التقارير الصحافية أنّ أحد النّاشطين الأمازيغ الّذين استنجدوا بواشنطن على العرب، وفق وثيقة ويكليكس المشار إليها آنفا، هو لحسن أولحاج، أحد أعضاء لجنة تعديل الدّستور. انظر جريدة **المساء** العدد ٣٠٤١٦ .

٨٣ – **الدّستور المغربيّ الجديد** ٢٠١١.

وبقراءة مفاصل هذا النّصّ يمكننا الخروج بالملاحظات التّالية:

١-النّصّ على مسألة الهُوِيَّة: في نصّ الدّستور المغرِبيّ لسنة ١٩٩٦ نجد في الدّيباجة " **المملكة المغرِبيّة دولة إسلاميّة ذات سيادة كاملة، لغتها الرسميّة هي اللُّغة العربيّة، وهي جزء من المغرب العربيّ الكبير**"[٨٤]. وبالمقارنة بين النّصّين القديم والمعدّل يتضح إصرار النّص الحالي على التفصيل في قضايا الهُوِيَّة، كما يظهر في المثالين التّاليين:

ـ النّصّ على المسألة اللُّغويّة في متن الدّستور وليس في ديباجته كما هي حال دستور ١٩٩٦. ومن المعلوم أنّ مدوّنات الفقه الدّستوريّ تختزن نقاشًا تفصيليًّا حول القيمة القانونيّة للدّيباجة أو التّصدير. إذ تتراوح الآراء المختلفة بين الاعتراف لمقدمة الدّستور بقيمة أعلى من الدّستور وعدم الاعتراف لها بأيّ قيمة قانونيّة، مع وجود آراء عديدة تبنّت منهجًا وسطًا بين هذين الرّأيين. فجُلّ الدّساتير تتضمّن ديباجة المبادئ الأساسيّة للمجتمع، والفلسفة الّتي تحدّد المذهب السّياسيّ والاجتماعيّ في الدّولة. وبموازاة نقاش التّعديل الدّستوريّ، احتدم التّجاذب بشأن القيمة القانونيّة للمقدّمة أو الدّيباجة، وإن كان الرّأي السّائد هو أنّ لمقدّمة الدّستور قيمة قانونيّة تعادل قيمة النّصوص الّتي يتضمّنها الدّستور، طالما أنّ المقدمة تُعدّ جزءًا لا يتجزّأ من الدّستور[٨٥]. وللخروج من هذا التّجاذب الفقهي ارتأى المشرّع المغرِبيّ أن يدرج مسألة الهُوِيَّة في الفصول، دون إلغاء ذكر المبادئ العامّة في التّصدير مع تذييله بعبارة دالّة وحاسمة للنّقاش القانونيّ:" **يشكّل هذا التصدير جزءًا لا يتجزّأ من هذا الدّستور**".

ـ التّفصيل في مسألة الهُوِيّة بتحديد العناصر المكوّنة لهُوِيَّة المغرب عَقَدِيًّا وإثنيًّا وعرقيًّا وحضاريًّا."**المملكة المغرِبيّة دولة إسلاميّة، متشبّثة بوَحدتها الوطنيّة والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هُوِيَّتها الوطنيّة، الموحّدة بانصهار كل مكوّناتها، العربيّة – الإسلاميّة والأمازيغيّة، والصحراويّة الحسّانيّة، والغنيّة بروافدها الأفريقيّة والأندلسيّة والعبريّة والمتوسّطيّة**". وهكذا يعترف الدّستور المغرِبيّ ويدون للمرّة الأولى تعدد عناصر الهُوِيَّة بطريقة تجمع بين الأبعاد الجغرافية والإثنيّة والتّاريخيّة، وتستحضر كلّ الأطراف الّتي ساهمت في صياغة وجوده.

---

٨٤ – **الدّستور المغرِبيّ١٩٩٦**، ص٢.

٨٥ – يصنف أحد الباحثين الآراء الفقهيّة كالتّالي :

الرّأي الأوّل: يعترف لمقدّمة الدّستور بقيمة قانونيّة أعلى من قيمة الدّستور؛ وأساس هذا الرّأي أنّ المقدّمة تدوّن مبادئ كامنة في ضمير الشّعوب يتعيّن احترامها، وهذه المبادئ واجبة الاحترام من السُّلطة التّأسيسيّة الأصليّة الّتي تضع الدّستور.

الرّأي الثاني: يذهب إلى أنّ مقدّمة الدّستور لها قيمة قانونيّة تعادل قيمة النّصوص الّتي يتضمّنها الدّستور، حيث إنّ المقدّمة تعدّ جزءًا لا يتجزّأ من الدّستور.

الرّأي الثّالث: يمنح المبادئ الواردة في المقدّمة قيمة قانونيّة أدنى من قيمة الدّستور، وبتعبير آخر قيمة تعادل القانون العاديّ.

الرّأي الرّابع : يجرّد مقدّمة الدّستور من قيمتها القانونيّة ويقرّ لها بالقيمة المعنويّة.

الرّأي الخامس : يقوم على التّمييز بين نوعين من الأحكام الّتي تنطوي عليها مقدّمة الدّستور، وهما الأحكام الوضعيّة والقواعد المنهجيّة.

عامر عبد زيد، "قراءات في مفهوم الدّستور"، **الحوار المتمدّن** ١٨//٢٠٠٨/٠٦.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=137894

٢- دستور التّوافقات: أثبت الفاعل السّياسيّ المغربيّ أنّ دوره في التّعامل مع قضايا الهُوِيَّة مطبوعٌ بمنطق التّوازنات الاجتماعيّة والسّياسيّة. ففي الوقت الّذي كان من المنتظر أن يكون النّص الدّستوريّ نتيجة لحوار علميّ أكاديميّ واجتماعيّ، تشارك فيه كل الأطياف والكفاءات بحثًا عن مواطن التّوافق وتقديم شرعيّة علميّة للتّوزيع الوظيفيّ للّغات، لاحظنا أنّ النّقاش قد انحصر في جانبه السّياسيّ، وفي تقديم بحوث أيديولوجيّة تنقّب عن الشّرعيات ومضادّاتها. ولأنّنا نعرف الفاعل السّياسيّ لدينا ووظائفه "الحقيقيّة"، فإنّ الرّهان عليه لكي "يمنحنا" نصًّا دستوريًّا على عناصر الهُوِيَّة المغربيّة هو رهانٌ غير مقبول مادامت خياراته غيرَ منطقيّة. لذا أتى النّص متعدّد المفاصل وكثير الفصول ومحاولًا إرضاء جميع الأطراف، لكي يجد كلّ فريق نفسه فيه. فالمدافعون عن العربيّة وجدوا أنّ لغة الضّاد ستظلّ هي "**اللُّغة الرسميّة للدّولة وتعمل الدّولة على حمايتها وتطويرها**". والمنافحون عن ترسيم الأمازيغيّة سيجدون أنّ "**الأمازيغيّة أيضًا لغة رسميّة للدّولة، باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة، بدون استثناء**". بل الأكثر من ذلك، فقد نصّ التّصدير على الهُوِيَّات السّبع وحاول إرضاء الجميع بمن فيهم اليهود والأندلسيّون، حين اعترف بالبعدين العبريّ والأندلسيّ في هُوِيَّة المغاربة.

٣- ربط ترسيم الأمازيغيّة بالقوانين التّنظيميّة: ربط النّص الدّستوريّ التّوظيف الشامل للأمازيغيّة بإصدار قانون تنظيميّ، مما يفيد إعادة النّظر في تأهيلها اللُّغويّ وكيفيّة اتّخاذ الإجراءات اللّازمة، مع تعاظم مشاكل تنزيلها في التّعليم والمدرسة. وبما أنّ السُّلطة التشريعية هي المخوّلة قانونًا في إصدار هذه القوانين، فالمنتظر أن تكون التّحالفات السياسيّة والأيديولوجيّة هي المتحكّمة في تحويل التّرسيم إلى إجراءات.

٤- إحداث المجلس الوطنيّ للّغات: ينصّ الدّستور الجديد على تشكيل هيئة مسمّاة بـ"**المجلس الوطنيّ للّغات والثقافة المغربيّة**"، محدّدًا وظيفته الأساسيّة قبل صدور القانون التنظيميّ الضّابط لصلاحيّاته في:"**حماية وتنمية اللّغات العربيّة والأمازيغيّة، ومختلف التّعبيرات الثقافيّة المغربيّة، تراثًا وإبداعًا أصيلًا**"[٨٦]. وليست هذه هي المرّة الأولى الّتي تطرح فيها مثل هذه الهيئة العليا لضبط السّوق اللُّغويّة، خصوصًا بعد احتدام النّقاش في شأن وظائف اللّغات الوطنيّة ودور كل منها في مسار التّنمية والمعرفة. فقبل بروز النّقاش بين المناهضين والمدافعين عن ترسيم الأمازيغيّة، كانت الساحة الفكريّة المغربيّة تعجّ بسجالات علميّة وإعلاميّة حيال اللّهجات وموقعها من التّعامل العلميّ والتربويّ لدرجة أنّ بعض المثقّفين والإعلاميّين

٨٦ – تؤكد التّجارب العالميّة أنّ المقصود بالضّبط اللّساني عن طريق إنشاء مجلس وطني أو أعلى، ليس اللّهجات وإنما اللّغات الوطنيّة الناشئة عن تكوين الدّولة السّياسيّ والإثنيّ. ففي التّجربة السويديّة ـــ على سبيل المثال ـــ تكلف الدّولة "المجلس الأعلى للّغات" بمتابعة "تطور اللُّغة السويدية واللّغات المهاجرة ولغات الأقليات وضمان التّخطيط اللّساني والعمل بشراكة مع الدّول الاسكندنافية حول الأسئلة اللُّغويّة المشتركة". وينصّ الدّستور الجنوب أفريقيّ على إنشاء "مجلس اللّغات الجنوب أفريقيّة" الّذي حدّدت وظيفته الرّئيسة في:"خلق ظروف تطوير وتنمية الاستعمال العادل والاستفادة من كلّ اللّغات الرسميّة". أما الهند فقد أنشأت في يونيو ١٩٧٥ إدارة اللُّغة الرسميّة Department of Official Language DOL الّتي تعمل تحت وصاية وزارة الداخليّة، وحدّدت لها مهمّة الإشراف على واقع واستعمالات اللّغات الرسميّة للبلاد. انظر: فؤاد بوعلي، "مجلس وطني للّغات أم لترسيم اللّهجات؟"، **هسبريس** http://hespress.com/writers/34091.html

أصبح يتحدّث عن لغة "مغربيّة" تَمتح من العربيّة واللّغات المجاورة. بل الأكثر من ذلك، يشهد الواقع اللُّغويّ معاناة العربيّة جرّاء السيطرة المتصاعدة للغات القوّة والهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة. في هذا الواقع، كان من المفترض إنشاء هيئة لغويّة عليا، تهتمّ بالتّوزيع الوظيفيّ للّغات في المغرب، وتجيب عن إشكالات لغويّة بحتة، بعد فشل المجلس الأعلى للتّعليم في الخروج من ندوته حول "تدريس اللّغات وتعلّمها" برؤية إستراتيجيّة للمستقبل اللُّغويّ للمغاربة[٨٧]. فالقصد هو ضبط الفوضى اللُّغويّة وصراعات الهُوِيّة وذلك بفتح حوار حقيقيّ وجدّيّ وعلميّ لأجل التّنسيق بين الكيانات اللّسانيّة والتّوزيع العادل لها، ويجنبنا التّجاذب والصّراع الّذي لن يستفيد منه المغرِبيّ التّائه بين واقع هيمنة اللّغات الأجنبيّة وحديث البعض عن لغات الهُوِيَّة. والأجمل في ذلك هو وعي الدّولة بضرورة تدخلها بإشراك الأكاديميّين والمؤسّسات المختصّة.

٥- **النّصّ على حماية العربيّة:** يشير النّصّ الدّستوريّ إلى أنّ واجب الدّولة حماية اللُّغة العربيّة وتطويرها وتنمية استعمالها، ممّا يؤكد دور السُّلطة في النّهوض بالعربيّة بوصفها مكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات الهُوِيَّة الوطنيّة. وهذا في حدّ ذاته جواب عن سؤال يُطرح كثيرًا: هل من الضروري حماية العربيّة؟ لكنّه أمرٌ ملغومٌ مادام التّاريخ يشهد أنّ الدّولة قد تخلّت عن دورها في النّهوض باللُّغة العربيّة في أيام كانت هي اللُّغة الرسميّة الوحيدة، فذلك أحرى بها في زمن اعترف بلغات ولهجات أخرى. والأمثلة كثيرة في هذا المجال. فقوانين التّعريب مازالت قابعة في رفوف الإدارات والمؤسّسات، ومشروع أكاديميّة اللُّغة العربيّة مازال حبرًا على ورق، والحرب المعلنة على الحرف العربيّ في الشّارع مازال أُوارها متّقدًا.

٦- **الاعتراف باللّهجات:** يتجلّى هذا الاعتراف في إدراج اللّهجات بوصفها مكوّنات ثقافيّة تعمل الدّولة على "حمايتها"، وفي جعل أبرز وظائف الدّولة " **صيانة الحسّانيّة، باعتبارها جزءًا لا يتجزّأ من الهُوِيَّة الثقافيّة المغرِبيّة الموحّدة، وحماية اللّهجات والتّعبيرات الثقافيّة المستعملة في المغرب**". وأبرز وظائف مجلس اللّغات المشار إليه سابقًا هي حماية "مختلِف التّعبيرات الثّقافيّة المغرِبيّة"، مما يثير نوعًا من اللّبس حول الغرض الحقيقيّ من وجوده. فهل هذه إجابةٌ عن النّقاش الّذي احتدم منذ مدّة مع أنصار "التلهيج" خصوصًا أثناء عقد ندوة مؤسسة زاكورة عن "اللُّغة واللغات" والّتي عرفت حضورًا رسميًّا حكوميًّا؟ أم هو اعترافٌ مضمر بالخصوصيّة اللُّغويّة المغرِبيّة؟

٨٧ – ندوة تدريس اللّغات وتعلّمها في منظومات التّربية والتّكوين: مقاربات تشخيصيّة واستشرافيّة، يوما ٢٠ و٢١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٩ الّتي نظّمها المجلس الأعلى للتّعليم وأتت تتويجا لتقرير المجلس الأعلى للتّعليم لسنة ٢٠٠٨ الّذي خلُص إلى "غياب سياسة لغويّة وطنيّة واضحة رغم أنّ الميثاق اقترح مشهدًا لغويًّا متنوّعًا تحكمه روابط التّفاعل الإيجابيّ بين اللّغات" وقد استطاعت بعث الحَراك في السّوق اللُّغويّة المغرِبيّة، وإثارة الانتباه إلى عمق الإشكاليّة اللُّغويّة.

خاتمة: مخاطر تنتظر مغرب ما بعد الدّستوريّة

لقد فتح النّقاش الدّائر حاليًّا في شأن تعديل الدّستور، المجال للتداول في حقيقة الانتماء الهُوِيَّاتيّ للشّعب المغرِبيّ. والآن نحن أمام لغتين رسميّتين ولهجات محميّة وهُوِيَّات متعدّدة الرّوافد. فهل تحقّق المراد؟

إنّ بين الموضوع الإنسانيّ والذات الجماعيّة جِسرًا واصلًا تُجسّده الدّساتير الّتي يتأسّس عليها مفهوم الدّولة. فالدّستور، في أغلب الحالات، ينصّ على اللُّغة القوميّة الّتي يتعلّق بها الشّعب لتكون عنصرًا جوهريًّا في تحديد هُوِيَّتِه، وقد يعتمد الدّستور مبدأ التّعدّد اللُّغويّ، لكنّه يُحدّد مكوّناته بالنّصّ الصّريح. وقد لا نحتاج إلى تأويل النّص الدّستوريّ لنفهم أنّ محرك الفاعل السّياسيّ هو محاولة إيجاد نوع من التّوازن بين كلّ الكيانات اللّسانيّة/ الهُوِيَّاتيَّة. فالمطالب الأمازيغيّة من التّرسيم لم تتوقّف، وقد أشارت وثيقة ويكيلكس المنشورة في الجرائد الوطنيّة إلى أنّ كثيرين من قادة الحركة الأمازيغيّة يستجدون واشنطن على التّطرف العربيّ. وحديث المدافعين عن التلهيج والعاميّة ليس الغرض منه ترسيم "لغة مغربيّة" في مواجهة اللُّغة المشرقيّة، بل هو تقديم نمط قيميّ مخالف، تراجع فيه توافقات المجتمع المغرِبيّ الاجتماعيّة والعَقَدِيّة، ويعاد ضبط مفاهيم الهُوِيَّة والانتماء. وإذا كانت السُّلطة الحاكمة قد اختارت الانحياز إلى هذا الّتيار، فإنّ استشراف الواقع العالمي يؤكّد خطأ هذا الخيار. فالأمر لا يتعلّق بترسيم لغة جديدة أو إنصافِ أخرى موجودة، لكنّ الأمر أعمقُ ويتعلّق بصياغة جديدة لوجود المغرب تتناول انتماءه، وطبيعة العلاقات الرّابطة بين أطيافه. فالتّشرذم السّياسيّ ينطلق لغويًّا فهُوِيَّاتيًّا ثمّ ينتهي جغرافيًّا وسياسيًّا. ويكفي أن نتأمّل نوع الأعلام الأمازيغيّة المبشّرة بدولة تمازغا والمهدّدة للسّيادة الوطنيّة، والشّعارات الّتي ترفع في كلّ التّحركات الاحتجاجيّة.. لنتبيّن مقدار التّشرذم الّذي بدأ. فالشّعب المغرِبيّ قد ارتضى خلال مسار وجوده العديد من التوافقات: دينيًّا واجتماعيًّا ولغويًّا وحتّى سياسيًّا. وهذه التّوافقات كانت نتيجة تراكمات تاريخيّة وحضاريّة، لو استُغني عنها بجرّة قلم؛ فسنكون أمام تشرذم يرهن مستقبل الشّعب قبل الدّولة للمجهول. والأكثر من ذلك أنّ الدّستوريّة لم تضع حدًّا للنّقاش اللُّغويّ الهُوِيَّاتيّ، بل فتحت جبهات جديدة تتعلّق بطبيعة اللُّغة وحقيقتها وأبجديّتها.

المراجع

١-باللغة العربيّة

كتب

١. أنيس، إبراهيم. **اللُّغة بين القوميّة والعالميّة**، (القاهرة: دار المعارف،١٩٧٠).

٢. الأوزاعي، محمّد. **التعدّد اللُّغويّ انعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ**، الطّبعة الأولى، (البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة،٢٠٠٢).

٣. الأوزاعي، محمّد. **لسان حضارة القرآن**، الطّبعة الأولى، (الرّباط: منشورات الاختلاف، ٢٠١٠).

٤. بردوزي، محمّد. **تحديث التّعليم بالمغرب**، (الرّباط: منشورات التّحديث، ٢٠٠٠).

٥. بنجلّون، الطاهر. **ليلة القدر**، ترجمة محمّد الشّركي، مراجعة محمّد بنّيس، الطّبعة الأولى، (البيضاء: دار توبقال للنّشر، ١٩٨٧).

٦. بن خلّكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد. **وفيّات الأعيان**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨).

٧. بنعبدالله، عبد العزيز. **معطيات الحضارة المغرِبيّة**، الطّبعة الرّابعة، (الرّباط: مطبعة المعارف الجديدة،٢٠٠٢).

٨. حسين، طه. **مستقبل الثقافة في مصر**، الطّبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة، ١٩٣٨).

٩. الحصري، ساطع. **أبحاث مختارة في القوميّة العربيّة**، (بيروت: مركز دراسات الوَحدة العربيّة، ١٩٨٥).

١٠. الذهبي، شمس الدّين. **سير أعلام النبلاء**، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطّبعة الحادية عشرة، (بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٩٩٦).

١١. روبنسون، دوغلاس. **الترجمة والإمبراطورية**، ترجمة ثائر علي ديب، (دمشق: دار الفرقد، ٢٠٠٩).

١٢. زكريا سعيد، نفوسة. **كتاب تاريخ الدعوة إلى العامية وأثرها في مصر**، (القاهرة: دار الدّعوة الإسلاميّة للنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٦).

١٣. غرانغيوم، جلبير. **اللُّغة وأنظمة الحكم في المغرب العربيّ**، ترجمة محمّد أسليم، (بيروت: الفارابي للنّشر،١٩٩٥).

١٤. الفاسي الفهري، عبد القادر. **اللُّغة والبيئة**، (الدّار البيضاء: منشورات الزّمن، مطبعة النّجاح الجديدة، ٢٠٠٣).

١٥. كالفي، لويس جان. **حرب اللّغات والسّياسات اللُّغويّة**، ترجمة حسن حمزة، الطّبعة الأولى، (بيروت: المنظّمة العربيّة للتّرجمة،٢٠٠٨).

١٦. مادي، الحسن. **السّياسة التّعليمية بالمغرب ورهانات المستقبل**، (طنجة: منشورات مجلّة علوم التّربية،١٩٩٩).

١٧. المسدي، عبد السّلام. **العرب والانتحار اللُّغويّ**، الطّبعة الأولى، (بنغازي: دار الكتاب الجديد المتّحدة،٢٠١١).

١٨. مولرلويس، ماكس. **اللُّغة والمجتمع**، ترجمة تمّام حسّان، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، د.ت.).

١٩. الودغيري، عبد العلي. **الفرانكفونيّة والسّياسة اللُّغويّة والتّعليمية الفرنسيّة بالمغرب**، السّلسلة الجديدة ٧، (الرّباط: منشورات العلم،١٩٩٣).

٢٠. الودغيري، عبد العلي. **اللُّغة والدّين والهُوِيَّة**، (البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة،٢٠٠٠).

٢١. **القانون الدّستوريّ**، (الدّار البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة،١٩٩٨).

٢٢. مؤسّسة زاكورة للتّربية. **أشغال الملتقى الدّولي "اللُّغة، اللّغات" البيضاء ١١ـ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٠**، (الدار البيضاء: مطبعة دالتون، ٢٠١٠).

دوريّات

١. الأمراني، حسن. "ثقافتنا المعاصرة بين الكائن والممكن"، **مجلّة المشكاة**، العدد ١٤(أيار/مايو ١٩٩١).

٢. أنغير، أبوبكر. "الحركة الأمازيغيّة والعلمانية"، **الحوار المتمدّن**، العدد ١٤٨٤(آذار/مارس ٢٠٠٦).

٣. بوعلي، فؤاد. "المشروع الفكريّ لعلّال الفاسيّ: الوعي النّقدي ومداخل الإصلاح"، **آفاق التراث والثقافة**، العدد ٦٨(كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

٤. حميش، بنسالم. "الفرانكفونيّة ومأساة أدبنا الفرنسيّ" **المعرفة للجميع**، العدد ٢٣(١٩٩٨)،ص٣٨.

٥. الصّمدي، خالد. "جوانب من تأثير الفرانكفونيّة في نظام التّربية والتّعليم بالمغرب"، **مجلّة البيان**، العدد ٣٣.

٦. عصيد، أحمد. "تعريب الحياة العامّة – مقترح مكانه الطّبيعيّ سلّة المهملات"، **الحوار المتمدّن**، العدد ٣١٥٥(تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٠).

٧. عنترة، مصطفى."الحركة الأمازيغيّة والمسألة الهُوِيَّاتيَّة بالمغرب"، **الحوار المتمدّن**، العدد ١١٢٨(آذار/مارس٢٠٠٥).

٨. الفاسي، محمّد. "التّعريب ووسائل تحقيقه"، **مجلّة الأصالة**، العدد ١٧-١٨(تشرين الثاني-نوفمبر/كانون الأوّل- ديسمبر١٩٧٣).

٩. كولماس، فلوريان. "اللُّغة والاقتصاد"، ترجمة أحمد عوض، **عالم المعرفة**، العدد ٢٦٣(تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

١٠. المنجرة، المهدي. "قضايا التّربية والتّعليم بالمغرب"، **عالم التّربية**، العدد ٢و٣(١٩٩٦).

مؤتمرات

١. الخلفي، مصطفى. "هل السيناريو الأنجع لتدبير مسألة دسترة الأمازيغيّة، هو في اتّجاه دسترة وطنيّتها أم ترسيمها؟"، ندوة: الأمازيغيّة الخيارات والتّحدّيات، المركز المغرِبيّ للدّراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، المكتبة الوطنيّة للمملكة.

٢. التقرير العام لندوة تدريس اللّغات وتعلّمها في منظومات التّربية والتّكوين: مقاربات تشخيصيّة واستشرافيّة، ٢١أكتوبر ٢٠٠٩.

وثائق

١. الأمانة العامّة للحكومة. **الدّستور المغرِبيّ**، الرّباط: المطبعة الرسميّة، (١٩٩٦).

٢. الأمانة العامّة للحكومة. **الدّستور المغرِبيّ الجديد**، الرّباط: المطبعة الرسميّة، (٢٠١١).

٣. اللّجنة الخاصّة بالتّربية والتّكوين. **الميثاق الوطنيّ للتّربية والتّكوين**، الرّباط: أكتوبر (١٩٩٩).

٢- باللغات الأجنبيّة

Books

1. Laroui,Fouad. *Une année chez les français*, (Paris: Julliard, 2010).
2. Leibniz, Gottfried Wilhelm. *unvorgreifliche Gedanken,betreffend die Ausubung and verbesserung der deutschen sprache.Zwei Aufsatze*. (Stuttgart: Uwe Perksen, 1983).
3. Reclus ,Onésime. *France, Algérie et colonies*, (Paris: Hachette, 1886).

Conferences

LANGTAG. Towards a National Language Plan for South Africa, Final report of the Language Plan Task Group presented to the Minister of Arts, Culture, Science and Technology, 8 août 1996.